



Programme  
co-funded by the  
EUROPEAN UNION

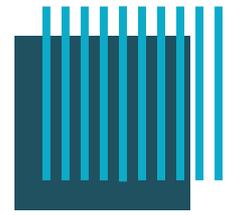


# مؤتمري باروكسيل للمجتمع العربي ٢٠١٩



# مآلات حجالات AT





# جدول المحتويات

7	1. مقدمة
8	2. قائمة الاختصارات
10	3. الخلفية والمنهجية والمشاركون
14	4. المقدمة
16	5. الجلسة الافتتاحية
18	6. الجلسة العامة: واقع وحوار المجتمعات المدنية والحركات الاجتماعية في شمال البحر المتوسط وجنوبه
21	7. الجلسة العامة: المواضيع الخمسة التي تقدّمها مبادرة "مجالات" في الإطار المالي في الفترة بين 2021-2027 (الحوكمة والأمن والهجرة والعدالة المناخية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية): تحليل المجتمع المدني والآثار المترتبة على الحوار الجنوبي
24	8. الجلسة العامة: ملخص التوصيات الناتجة عن مواضيع "مجالات" الخمسة
41	9. الجلسة العامة: عرض مبادرات تقديم منح من الباطن مموّلة من «مجالات» ومساهماتها في الحوار المنظم
44	10. الجلسة العامة: تقديم الاستنتاجات من قبل كل مجموعة مناقشة
47	11. الجلسة العامة: كيفية تعزيز الحوار المنظم وضمان المتابعة الفعالة للالتزامات المشتركة والحفاظ على العملية الجارية
50	12. الجلسة العامة: الكلمة الختامية



# مجالنا



## 1. مقدمة

صدرت في أيار/مايو 2011. تهدف المراجعة، من بين أمور أخرى، إلى ضمان زيادة مشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وظهرت الحاجة إلى مشاركة أقوى وأكثر تنظيماً للمجتمع المدني في الحوار السياسي مع الاتحاد الأوروبي نتيجة لانتفاضات العام 2011 وأولويات جديدة في المنطقة. وتم الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني على أنها تؤدي دوراً قيماً في تحديد أولويات العمل وفي تعزيز عملية تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية ورصدها في المنطقة. وهي تُعتبر بالفعل جهات فاعلة رئيسية في تعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان. وقد تم نقل رغبة الاتحاد الأوروبي في مراعاة مطالب المجتمع المدني في المنطقة بطرق مختلفة في سياساته الداخلية والخارجية.

من ناحية أخرى، فإن مراجعة سياسة الجوار الأوروبية لعام 2015 مثلت تحولاً نحو نهج أكثر واقعية، ما أدى إلى زيادة التركيز على الاستقرار وعملية تحقيق الاستقرار (من الناحية الأمنية والاقتصادية). أثرت مخاوف بشأن المستوى المتناقص للأولوية السياسية والاهتمام الذي يوليه الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية ومساحة المجتمع المدني في المراجعة الأخيرة لسياسة الجوار الأوروبية.

لطالما اعتُبر الجوار الجنوبي مرادفاً لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وحثّت ردود الفعل اللاحقة للثورة في الدول العربية محل حماسة ثورات العام 2011. ولكن الاحتجاجات والمظاهرات عادت من جديد. وتتمثل السمة المحورية للتعبئة التي تجري الآن، بكثافة متفاوتة، في عدد متزايد من بلدان المنطقة، في الإحباط العام الهائل من الحكام الفاشلين والفاستدين وغير الكفؤين والمستبدين الذين لا يستطيعون تأمين مستويات مناسبة من الرفاهية والأمن لمواطنيهم. وتتمثل بطالة الشباب في المنطقة، التي حققت النسبة الأعلى في العالم في وقت الأزمة المالية لعام 2009 ونمت خلال العقد الماضي أكثر من أي مكان آخر، وفقاً لمنظمة العمل الدولية، محرّكاً مهماً آخر للاحتجاجات الحالية.

يكنم الفارق الكبير مقارنةً مع الحلقات السابقة من التعبئة الشعبية في أن حركات الاحتجاج الأحدث كانت ولا تزال متقاطعة، بلا قيادة، شابة، عفوية (ناشئة عن المجتمع المدني نفسه) وسلمية.

في أعقاب الصحة المجتمعية في العالم العربي في العام 2011، جاءت استجابة الاتحاد الأوروبي الاستراتيجية للتغيرات المهمة في الجوار الجنوبي مترافقة مع الاستعراض الاستراتيجي لسياسة الجوار الأوروبية التي

وبهدف تعزيز التعاون مع المجتمع المدني في بلدان الجوار الجنوبي، بدأ الاتحاد الأوروبي حواراً إقليمياً منظماً في العام 2014. وقد نظم الاتحاد الأوروبي الحوار لمدة 4 سنوات. ولكن، كانت إحدى التوصيات الرئيسية للحوار الأخير الذي عقده المجتمع المدني في العام 2017 هي الدعوة إلى إنشاء مركز إقليمي لحوار ينظمه المجتمع المدني بنفسه ولنفسه، مع ضمان التنسيق مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي. جاءت النتيجة في شكل مبادرة للمجتمع المدني- بتمويل مشترك من المفوضية الأوروبية (مديرية سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع) - تهدف إلى خلق مساحات للحوار البناء بين منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية والحركات الاجتماعية والأكاديميين من كلا جانبي البحر المتوسط. تم إطلاق هذه المبادرة، التي تُسمى "مجالات"، في شباط/فبراير 2018 لمدة ثلاث سنوات. وتعدّ النسخة الثانية من منتدى بروكسل للمجتمع المدني هي الفعالية الختامية لدورة أنشطة "مجالات" وتمثّل لحظة مهمة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني للتعبير عن نفسها بحرية ومناقشة التحديات والفرص الحالية في جنوب البحر الأبيض المتوسط.

تجدون في الصفحات الآتية النتائج الرئيسية للمناقشات التي دامت يومين في إطار منتدى بروكسل للمجتمع المدني.

## 2. قائمة الاختصاصات

ANHRI	الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان	EEAS	الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية
ANND	شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية	EESC	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية
ATUC	الاتحاد العربي للنقابات	+EFSD	الصدوق الأوروبي للتنمية المستدامة بلس
CCERSS	مركز باحثون للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية	EIB	بنك الاستثمار الأوروبي
CIHRS	مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان	EIDHR	الصك الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان
CRMW	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	EMR	الأورومتوسطية للحقوق
CS	المجتمع المدني	ENI	آلية الجوار الأوروبية
CSO	منظمات المجتمع المدني	FMAS	منتدى بدائل المغرب
DCFTA	اتفاق التبادل الحر العميق والشامل	GNI	الدخل القومي الإجمالي
DFI	مؤسسة تمويل التنمية	IcSP	أداة المساهمة في الاستقرار والسلام
DG DEVCO	المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية	ILO	منظمة العمل الدولية
DG NEAR	مديرية سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع	MDB	بنك التنمية المتعدد الأطراف
EBRD	البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير	MFF	الإطار المالي متعدد السنوات
ECSFAP	خطة عمل المفوضية الأوروبية للتمويل المستدام	NDC	المساهمة المحددة وطنياً
		NDICI	أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي
		NS	الجوار الجنوبي

ورشة العمل المواضيعية	<b>TW</b>
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	<b>UNFCCC</b>
منظمة الصحة العالمية	<b>WHO</b>
منظمة التجارة العالمية	<b>WTO</b>

المساعدة الإنمائية الرسمية	<b>ODA</b>
الشبكة الأوروبية المتوسطية فرنسا	<b>REF</b>
أهداف التنمية المستدامة	<b>SDG</b>
الشركاء في جنوب البحر المتوسط	<b>SMPs</b>
منظمة الشفافية الدولية	<b>TI</b>



# 3. الخلفية والمنهجية والمشاركون

الأهداف الثلاثة المحددة هي:

1. تسهيل نقل المعرفة والمعلومات حول سياسات الاتحاد الأوروبي إلى الجوار الجنوبي، وإلى أقرانه في الاتحاد الأوروبي، من خلال الانخراط في عمليات الرصد والمراجعة، ما يعزز إمكانيات المواطنين للانخراط والمشاركة السياسية في المسائل المهمة بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي.

2. تعزيز بيئة مواتية للمجتمع المدني من خلال إقامة حوار شامل وآمن ومتعدد أصحاب المصلحة من منظمات المجتمع المدني مع مجموعة واسعة من محاوري الاتحاد الأوروبي وغيرهم من أصحاب المصلحة الإقليميين الذين يقومون بدمج الجهات الفاعلة الاجتماعية والحركات الاجتماعية والشباب والنساء في هذا الحوار.

3. توفير شبكة إنترنت مستدامة وتفاعلية ومنصات وجهاً لوجه تسهّل إجراء حوار مستنير من خلال التعلّم وبناء القدرات ومشاركة المعلومات في ما يتعلق بسياسة المجتمع المدني والمبادرات السابقة والمستمرة وفرص التدريب وما إلى ذلك.

يتألف الاتحاد الذي يحمل المبادرة من ست شبكات إقليمية للمجتمع المدني: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، والاتحاد العربي للنقابات، والشبكة الأوروبية متوسطة فرنسا، والأورومتوسطية للحقوق، ومنتدى بدائل المغرب، وسوايبار. وتشكل ست منظمات أخرى جزءاً من اللجنة الاستشارية للمشروع: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، منظمة الشفافية الدولية، والمنظمة الدولية للمعوقين (المكتب المغربي)، والحملة العربية للتعليم للجميع، ومرصد الهجرة المغربية، والرابطة السورية للمواطنة.

تشكّل مبادرة "مجالات" جزءاً من عملية مستمرة للتبادل والحوار مع المجتمع المدني في دول الجوار الجنوبي من أجل تعزيز التعاون في عملية صنع القرار السياسي بطريقة استشارية. على وجه الخصوص، بدأت عملية الحوار المنظم بين الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني في جنوب البحر الأبيض المتوسط في بروكسل في العام 2014 مع النسخة الأولى من الحوار المنظم الذي يُسمى منتدى الجوار الجنوبي للمجتمع المدني. وقام الاتحاد الأوروبي بتنظيم الحوار لمدة 4 سنوات، ولكن، كانت إحدى التوصيات الرئيسية للحوار الأخير الذي عقده المجتمع المدني في العام 2017 هي الدعوة إلى إنشاء مركز إقليمي لحوار ينظمه المجتمع المدني بنفسه ولنفسه، مع ضمان التنسيق مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي. جاءت النتيجة في شكل مبادرة للمجتمع المدني - بتمويل مشترك من المفوضية الأوروبية (مديرية سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع) - تهدف إلى خلق مساحات للحوار البناء بين منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية والحركات الاجتماعية والأكاديميين من كلا جانبي البحر المتوسط. تم إطلاق هذه المبادرة، التي تُسمى "مجالات"، في شباط/فبراير 2018 لمدة ثلاث سنوات. "مجالات" هي مصطلح عربي يشير إلى «المساحات والفرص والحقول والبيادين». ويكمن الطابع الفريد لهذه المبادرة في حقيقة أن منظميها الرئيسيين هم شبكات المجتمع المدني من الشواطئ الجنوبية والشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

يكمن الهدف العام في تعزيز الحوار الإقليمي بين منظمات المجتمع المدني في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وكذلك بين منظمات المجتمع المدني في الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي ومعالجة التحديات الاجتماعية والسياسية الرئيسية في المنطقة وفي العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي من خلال إشراك المواطنين، بما في ذلك الشباب والشابات، في عمليات صنع السياسات ذات الصلة بالمجتمع المدني ومؤسسات الاتحاد الأوروبي والكيانات والسلطات الإقليمية.

### 3.1. المواضيع والأنشطة ذات الأولوية

• المؤتمر الإقليمي حول سياسات الجوار الجنوبي في تونس (4-3 أيلول/سبتمبر 2019)

تم وضع أول توصيات موجّهة إلى الاتحاد الأوروبي خلال ورش العمل المواضيعية. وسلّطت ورشة عمل الشباب الضوء على الأولويات الفرعية المواضيعية وتوصيات الشباب. وبعد ذلك، عُقد «المؤتمر الإقليمي حول سياسات الجوار الجنوبي» في تونس يومي 3 و4 أيلول/سبتمبر 2019. وتمثّل هدفها في إعادة المناقشة الجماعية والتأكد من صحة التوصيات السابقة إلى جانب منظمات المجتمع المدني الجديدة. ثم قدّم خبراء مستقلون من المجتمع المدني أعمالاً تحليلية لجعل هذه التوصيات أكثر قابلية للتشغيل والتطبيق. وبين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، نظمت منظمات المجتمع المدني ورش العمل الوطنية وتم تمويلها بعد دعوة لإجراء مشاريع. تم استخدام النتائج والأولويات من دورة الأنشطة لإعداد منتدى بروكسل للمجتمع المدني.

يُعد منتدى بروكسل للمجتمع المدني الفعالية الختامية لدورة الأنشطة السنوية. تجمع هذه الفعالية التي تستمر لمدة يومين حوالي 180 ممثلاً عن منظمات المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي. وأُتيح للمشاركين فرصة مناقشة نتائج الأنشطة السابقة، مع التركيز على تنفيذ التوصيات المقدّمة خلال أنشطة العام 2019، ومناقشة جدواها في إطار السياسات والآليات الأوروبية الخارجية.

تشمل المواضيع ذات الأولوية التي تغطيها هذه المبادرة: الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، والأمن ومكافحة العنف، والهجرة والتنقل، والعدالة الاجتماعية والمناخ، والتنمية الاقتصادية والحوار الاجتماعي، والشباب كموضوع شامل. يتم تحديد نقطة دخول واحدة أو أكثر لكل سمة كل عام. لذلك، تركّز المناقشات والتوصيات على نقاط الدخول المحددة المختارة. وتجدر الإشارة إلى أن أولويات الشباب في المواضيع الفرعية وتوصياتهم ستحتاج إلى أن يتم طرحها ومناقشتها في منتدى بروكسل للمجتمع المدني.

تُصوّر أنشطة "مجالات" على أنها عملية تشاركية وشاملة من القاعدة إلى القمة حيث تقوم، من خلال دورة سنوية من الأنشطة، بدمج تحليل سياسات وتوصيات منظمات المجتمع المدني في الحوارات السياسية مع المؤسسات الأوروبية التي تجري كل عام في منتدى المجتمع المدني الإقليمي: منتدى بروكسل للمجتمع المدني.

بدأت دورة الأنشطة لهذا العام الثاني من التنفيذ بتنظيم ورش عمل مواضيعية ورشة عمل للشباب:

- الهجرة، العدالة الاجتماعية والمناخ والأمن في الدار البيضاء (29 آذار/مارس 2019)
- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في بيروت (7-6 نيسان/أبريل 2019)
- الشباب في تونس (24 نيسان/أبريل 2019)
- الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون في ليتشي (17-16 أيار/مايو 2019)

### 3.2. المشاركون

يمثّل غالبية المشاركين منظمات المجتمع المدني من دول الجوار الجنوبي (المغرب، تونس، الجزائر، ليبيا، لبنان، سوريا، فلسطين، إسرائيل، الأردن، مصر)، وممثلي منظمات المجتمع المدني الموجودة في أوروبا والتي تعمل في المنطقة أو في القضايا التي لها تأثير على المنطقة. ودُعِيَ أيضاً ممثلو الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي، وكذلك أصحاب المصلحة الإقليميون الآخرون المعنيون، اعتماداً على المواضيع التي ستتم مناقشتها.

على وجه الخصوص، حضر ما يقرب من 50% من المشاركين الحاضرين في المنتدى نشاطاً واحداً على الأقل من "مجالات". يأتي حوالي 40 مشاركاً من المنظمات الأوروبية التي تعمل على المواضيع نفسها في كل من أوروبا والبحر الأبيض المتوسط. تتنوع صورة المشاركين من المجتمع المدني: النشطاء على مستوى القاعدة الشعبية وممثلي النقابات والمدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء الحركات الاجتماعية وخبراء السياسة في الاتحاد الأوروبي. يتم إيلاء اهتمام خاص للمساواة بين الجنسين، وكذلك وجود الشباب (أقل من 35 عاماً) والأشخاص من الفئات الضعيفة. ومن بين 180 من المشاركين في المنتدى، كان 45% منهم من النساء ومتوسط العمر حوالي 42 عاماً، مع نسبة 37% من المشاركين الشباب الذين تقل أعمارهم عن 35 عاماً.

### 3.3. أهداف المنتدى الرئيسية

للتبادل والتشبيك من أجل المجتمع المدني، وتعميق النقاش حول التوصيات الصادرة عن دورة الأنشطة للعام 2019 وتحديد الطرق الممكنة لتطبيق التوصيات القابلة للتنفيذ.

خلال المنتدى، أُتيحت لمسؤولي الاتحاد الأوروبي وممثلي المجتمع المدني الفرصة لمناقشة المحتوى والتنفيذ المحتمل للتوصيات الناتجة عن دورة الأنشطة لعام 2019.

يكمّن الهدف من المنتدى في المساهمة في إنشاء منتدى للتبادل بين منظمات المجتمع المدني وممثلي الاتحاد الأوروبي بشأن القضايا الأساسية للمجتمع المدني الجنوبي-الجنوبي وللاتحاد الأوروبي. إن ضمان توفير مساحة آمنة للمشاركين للتعبير عن أنفسهم بحرية ومناقشة التحديات والفرص الحالية في جنوب البحر الأبيض المتوسط هو جوهر هذه المبادرة.

تشمل الأهداف المحددة لمنتدى بروكسل للمجتمع المدني للعام 2019 ما يلي: إنشاء منصة إقليمية

### 3.4. التواصل والمتابعة

تم نشر جلسات المنتدى العامة وفعالية تقديم جائزة مسابقة الفيديو (الموقع الإلكتروني وفيسبوك) وتم تزويد وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر وإنستغرام) بالمعلومات والاقتباسات والصور والقصص. وتم إنتاج 7 مقاطع فيديو احترافية قصيرة جداً تغطي الجلسات العامة والمواضيعية وتم إصدارها فوراً على وسائل التواصل الاجتماعي. وجرى إنتاج مقاطع فيديو أطول تغطي المنتدى والفعالية بالإضافة تغطية صور احترافية نُشرت على الموقع.

بهدف التغلب على صعوبة الحصول على تغطية صحافية في المنتدى نفسه، كانت مسابقة الفيديو من "مجالات" والمخرجون الشباب الحائزون جوائز وسيلة غير مباشرة لجذب وسائل الإعلام لتغطية المنتدى، مع التركيز في الوقت نفسه بشكل إيجابي وخلق على العمل الميداني في المجتمع المدني. وكما هو متوقع، ركزت التغطية الإعلامية (راجع القصص الصحافية...) على مسابقة الفيديو والفائزين بجوائز لتقديم المنتدى.

كجزء من استراتيجية التواصل (المصادق عليها من قبل مديرية سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع)، تم إنتاج أدوات تواصل بثلاث لغات للوصول إلى المنصات والوسائط التقليدية عبر الإنترنت (قبل المنتدى وخلال وبعد). وتم توزيع حزمة وسائل التواصل الاجتماعي (الهاشتاغ، المرئيات، بطاقات الاقتباسات، رسائل الفيديو) مسبقاً على الشركاء لزيادة متابعة المنتدى عبر الإنترنت. وتم استخدامها من قبل بعض الشركاء، بما في ذلك خدمة التواصل الخاصة بمديرية سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع.

تم إطلاق نسخة مسترّدة بالكامل من موقع "مجالات" الإلكتروني قبل عقد المنتدى مع دمج وسائل التواصل الاجتماعي. كما جرى تقديم معلومات منتظمة ومحدّثة حول المنتدى وإطلاق مسابقة الفيديو من "مجالات" وغيرها من الفعاليات المتعلقة بالمشروع. وقد تم تقديمه في المنتدى باعتباره المصدر الشامل الرئيسي للمحتوى التثقيفي والتعليمي والمستدام لتعزيز تبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة المعنيين وتوسيع نطاق الجماهير المستهدفة في المستقبل.

## 4. المقدمة

شكّل هذا الوضع، إنّما أيضاً حقيقة أن المنطقة أصبحت نقطة مناخية ساخنة معرّضة لخطر التصرّح ونقص المياه، إلى حد كبير المناقشات التي عكست بعضاً من أبرز التطورات واهتمامات المجتمع المدني في المنطقة. وبالتالي، تناولت القضايا الرئيسية التي دامت يومين احتلال إسرائيل المستمر والمكثّف للأراضي الفلسطينية والحروب العنيفة (المدنية) في سوريا وليبيا على التوالي. وأثارت حركات الاحتجاج الشعبية في الجزائر ولبنان وفي أجزاء أخرى من المنطقة العربية وفي جميع أنحاء العالم انعكاسات حول دور المجتمع المدني في ما يتعلق بالحركات الاجتماعية.

ومن بين المناقشات التي هي على صلة بالموضوع الأخير، جرت مناقشات حول انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة والحاجة إلى تطوير نماذج اقتصادية جديدة تضمن الحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية. وكانت الحاجة إلى محاربة الفساد الاقتصادي والسياسي موضوعاً متكرراً للمناقشات.

كما أثّرت حقيقة أن المنطقة هي مسرح لأكبر تدفقات المهاجرين القسريين في العالم، إلى حد كبير على المناقشات التي كشفت عن قلق عميق بشأن سياسات الاتحاد الأوروبي في هذا المجال والقيود المفروضة على حرية حركة الناس، لا سيما حركة الشباب. وحقيقة أن سياسات الهجرة الخاصة بالاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يتم التعامل معها إلى حد كبير من زاوية أمنية على حساب احترام حقوق الإنسان كانت قضية متكررة أثارها المشاركون في منتدى بروكسل للمجتمع المدني.

تلخّص الصفحات الآتية وقائع منتدى بروكسل للمجتمع المدني الذي انعقد يومي 2 و3 كانون الأول/ديسمبر 2019 في إطار الحوار الإقليمي المنظم بين الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني من منطقة جنوب البحر المتوسط.

كان هذا الاجتماع هو الثاني منذ تسليم الاتحاد الأوروبي مهمة تنظيم عملية الحوار إلى منظمات المجتمع المدني في أوائل العام 2018. وقد جمع 180 من ممثلي منظمات المجتمع المدني، معظمهم من الشواطئ الجنوبية في المنطقة، و30 ممثلاً عن المفوضية الأوروبية.

كل عام، يتم إكمال دورة من ورش العمل والندوات الوطنية والإقليمية. تمت مناقشة مجموعة من القضايا وإصدار عدد من التوصيات لإدخالها في الحوار مع الاتحاد الأوروبي تحت العناوين المواضيعية الخمسة لمبادرة "مجالات": «الحكومة الرشيدة وسيادة القانون»، «الأمن ومكافحة العنف»، «الهجرة والتنقل»، «التنمية الاقتصادية والحوار الاجتماعي» و«المناخ والعدالة الاجتماعية».

المواضيع التي تناولها المشاركون خلال المناقشات معقّدة وصعبة في الكثير من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالمنطقة مسرح للحروب القاسية (المدنية) وحالات الاحتلال وتحصينات الدول الاستبدادية، في حين أن حركات الاحتجاج الضخمة والسلمية والشعبية ذات النتائج غير الواضحة تعطي الأمل في حدوث تحولات سياسية سلمية في أماكن أخرى.



جرى انعقاد منتدى بروكسل للمجتمع المدني في الوقت نفسه الذي تولّت فيه المفوضية الأوروبية الجديدة مهامها، وهي حقيقة اعتبرها المشاركون في منتدى بروكسل للمجتمع المدني نافذة للفرص على وجه الخصوص عندما يتعلق الأمر بقضايا تغير المناخ ومسائل إنشاء فرص عمل.

لذلك، تلا منتدى بروكسل للمجتمع المدني اجتماعاً بين أعضاء مجلس "مجالات" والمفوض الجديد لسياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع، أوليفر فاربلي. وأبلغ ممثلو مبادرة "مجالات" المفوض بنتائج منتدى بروكسل للمجتمع المدني، وأعرب عن دعمه للعملية الحالية نيابةً عن المفوضية الجديدة ولمستقبل الحوار المنظم بين المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي.

وفي ما يلي، تقرير من المناقشات الغنية التي جرت خلال منتدى بروكسل للمجتمع المدني، في أفضل شكل يمكن وصفه بأنه فهرس للآراء والتوصيات التي تأخذ بعين الاعتبار مخاوف المجتمع المدني بشأن الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي خلال العام 2019.

يسلّط التقرير الضوء على النقاط الرئيسية التي أثّرت خلال المناقشات وجميع سلسلة من التوصيات التي طرحت خلال الاجتماع. ستدعم تلك الأخيرة دورة اجتماعات "مجالات" لعام 2020 وتساعد على تعميق الحوار بين المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى ذلك، كانت مساحات المجتمع المدني المتقلّصة مسألة ذات أهمية كبيرة. في هذا الصدد، أدان المشاركون مضايقة ناشطي المجتمع المدني الذين يعملون تضامناً مع المهاجرين القسريين وطالبي اللجوء، وأعربوا عن قلقهم إزاء الهجمات ضد الناشطين في مجال البيئة، وهي مجموعة ناشئة من المدافعين عن حقوق الإنسان التي تكافح من أجل تعزيز حماية أكثر صرامة للبيئة وتقييد الاستغلال من قبل الصناعات الاستخراجية الملوّثة.

انعقد منتدى بروكسل للمجتمع المدني في سياق تتفاوض فيه المفوضية الأوروبية على إطار مالي جديد متعدد السنوات ووضع اللامسات الأخيرة عليه، والذين يدمج مجموعة من الأدوات المالية المنفصلة حتى الآن في أداة واحدة كبيرة، أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي.

أصبحت تلك الأداة موضوعاً رئيسياً آخر في منتدى بروكسل للمجتمع المدني الذي طرح أسئلة حول كيفية ضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الإطار المالي متعدد السنوات، ولكن أيضاً حول كيفية ضمان إجراء مشاورات واسعة ومفتوحة مع المجتمع المدني في المراحل النهائية من مفاوضات الإطار المالي متعدد السنوات وعندما يبدأ التنفيذ في العام 2021.

## 5. الجلسة الافتتاحية

### الجلسة الافتتاحية:

لقد تم اقتراح أن تعمل "مجالات" على بعث الأمل في مستقبل أفضل، وهو ما يستحقه مواطنو المنطقة، بدلاً من التركيز بشكل حصري على الاتجاهات السلبية مثل صعود القومية. الأمل في مستقبل أفضل هو وحده الذي يضمن الاستقرار ويحارب سياسة الكراهية والعنف التي تنتشر في الشمال والجنوب.

تم التأكيد على دور الشباب: ينبغي أن يصبحوا جزءاً لا يتجزأ من جميع أنشطة "مجالات". لا ينبغي اعتبار الشباب فئة منفصلة وإنما الدافع الحقيقي للتغيير في المستقبل. ويُعتبر تجاهل هذه الحقيقة انفصلاً عن الواقع.

بدأ منتدى بروكسل للمجتمع المدني بجلسة افتتاحية ترأسها

- السيدة هلا قبح-صالح، مديرة البرنامج، الحملة العربية للتعليم للجميع
  - مشاركة في حلقة النقاش
  - السيد وديع الأسمر، رئيس الأورومتوسطية للحقوق،
  - السيد ماسيخ بوبوسكي، نائب المدير العام لمديرية سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع (DG NEAR)
  - السيدة ديليانا سلافوفا، رئيسة قسم العلاقات الخارجية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية
  - أعقب الجلسة الافتتاحية عرض عن مبادرة "مجالات"، وجدول أعمال المنتدى ونتائج المتوقعة من السيد يون يانسن، مدير مشروع "مجالات"، وعرض المنصة الرقمية لمبادرة "مجالات" من قبل السيدة ناتاشا ديفيد، منسقة الاتصالات في "مجالات"، الاتحاد العربي للتقنيات
- تلخص الصفحات التالية الكلمات الافتتاحية.

وقد تم تسليط الضوء على الحاجة إلى تحديد أوجه التآزر والتكامل بين المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي. وينبغي أن تكون "مجالات" أداة لمساعدة المجتمع المدني على فهم استراتيجيات الاتحاد الأوروبي وإجراءاته، والسماح بأن تصبح اهتمامات منظمات المجتمع المدني وتوقعاته معروفة للمؤسسات. وبهذه الطريقة، سوف يفهم الاتحاد الأوروبي بشكل أفضل تأثير سياساته على الجيران الجنوبيين، ما قد يساعده على عدم اعتباره كما يُنظر إليه حالياً على أنه مؤيداً للأنظمة المعمول بها حالياً.

ينبغي على منظمات المجتمع المدني أن تبني أعمالها على قيم الديمقراطية والمساواة نفسها التي تطلبها من السلطات وأن تضمن وجود آليات لتجديد قيادتها. ويجب على منظمات المجتمع المدني في الجنوب تطوير علاقات تعاون مع المجتمع المدني في أوروبا.

أخيراً، تم التذكير بأن الشباب في الكثير من بلدان جنوب البحر المتوسط يعانون حالات عدم المساواة والقمع والتعذيب بسبب لون بشرتهم أو ميولهم الجنسية أو جنسهم أو دينهم. لأولئك الشباب تجتمع "مجالات" لحمايتهم بشكل أفضل وإسماع أصواتهم.



## مداخلة المفوضية الأوروبية:

والإدماج، وقد ذكر أن تلك الشواغل هي شواغل أفقية وسوف تمتد إلى سياسات العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي. وتم التذكير بأهمية وجود المناخ والعدالة الاجتماع في جدول الأعمال. تُعدّ منطقة البحر المتوسط نقطة ساخنة في مسألة التغير المناخي، وهي أولوية قصوى بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي. ستكون الصفقة الخضراء واحدة من أولى المبادرات السياسية التي اتخذتها لجنة فان دير لين في الأسابيع المقبلة.

وتم التذكير بأن الرسائل الصادرة من منتدى بروكسل للمجتمع المدني مرتّب بها من أجل تبادلها مع الرؤساء ومناقشتها.

في الختام، رُحّب ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية بالمشاركين في مقر اللجنة. أصبحت استضافة مبادرة "مجالات" تقليداً جيداً، لا سيما أن عمل "مجالات" له صلة وثيقة باللجنة. وتكون اللجنة جاهزة دائماً لاستضافة الفعاليات مع منظمات المجتمع المدني في المنطقة. وأكد ممثل اللجنة على الحاجة إلى الكفاح من أجل زيادة مساحات منظمات المجتمع المدني على جانبي البحر الأبيض المتوسط قبل أن يتمنى للمشاركين مناقشات مثمرة خلال الأيام المقبلة.

لوحظ أن توقيت انعقاد المنتدى كان مناسباً في بداية فترة عمل اللجنة الجديدة.

تُعدّ الاجتماعات السنوية مثل منتدى بروكسل للمجتمع المدني من الفعاليات المهمة التي تهتم المفوضية حقاً وقد تم اختيار المواضيع بشكل جيد.

يهتم الاتحاد الأوروبي بحقيقة أن المساحات المتاحة للمجتمع المدني تنقل في المنطقة، وأشار إلى أن الناس يخرجون إلى الشوارع كما هو الحال في مصر في أيلول/سبتمبر، وفي لبنان والجزائر، وكذلك في العراق وإيران. وتشكل هذه المظاهرات جزءاً من اتجاه عالمي حيث يتظاهر الناس أيضاً في هونغ كونج وأميركا الجنوبية، إلى آخره.

ويؤمن الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي أن يكون للناس الحق في التعبير عن مخاوفهم بطريقة سلمية، وأن توقعاتهم مشروعة. على هذا النحو، يحاول الاتحاد الأوروبي التوفيق بين توقعات الناس في علاقاته الثنائية مع شركاءه في جنوب البحر المتوسط.

وقد تم تسليط الضوء على أولويات لجنة فان دير لين، وكذلك مخاوفها بشأن مناهضة التمييز والمساواة

## 6. الجلسة العامة: واقع وحوار المجتمعات المدنية والحركات الاجتماعية في شمال البحر المتوسط وجنوبه

أدارت الجلسة العامة الثانية:

• السيدة ليليا رباي، مديرة الحوار مع المجتمع المدني، الأورومتوسطية للحقوق المتحدثون:

- السيد مسعود رمضاني، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
- السيد كوني روبر، الأمين العام، سوليدار
- السيد نزار حسن، ناشط وباحث لبنان في الحركات الاجتماعية
- السيدة ناتالي مهدي، مسؤولة البرنامج، الشبكة الأورومتوسطية فرنسا
- السيد أحمد بركية، المنظمة الدولية للمعوقين
- السيدة تورية لحرش، الاتحاد العربي للنقابات

كان هدف الجلسة تقديم صورة عن حالة المجتمعات المدنية على جانبي البحر المتوسط، وبهذه الطريقة، بدء مناقشات "مجالات" حول التحديات والمشاكل الرئيسية التي تواجه منظمات المجتمع المدني في المنطقة- لا سيما إشراك الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

خلال الكلمات الافتتاحية، تم التأكيد على أهمية إدراك حقيقة أن المجتمعات المدنية تواجه مواقف مختلفة في المنطقة. ولكن الاتجاهات السلبية الشائعة في المنطقة المتعلقة بالتحرك الاقتصادي وإدارة الأمن للهجرة قد ارتفعت.

تضمن قوة منظمات المجتمع المدني والحركات التي تمثلها في أنها تجلب جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أنشطتها. وأخيراً، تم الاعتراف بأهمية مشاركة مجموعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ونقابات العمال والجماعات النسوية في الجهود المبذولة. علاوةً على ذلك، فإن تعزيز التضامن بين منظمات المجتمع المدني في المنطقة بين البلدان الجنوبية والبلدان الشمالية والجنوبية أمر أساسي لزيادة فعاليتها.

أثيرت المشاكل التي يواجهها المجتمع المدني في أوروبا، لا سيما ضعف سيادة القانون في المجر وبولندا وتجريم تضامن المهاجرين في إيطاليا وفرنسا. ثمة حاجة إلى المكافحة بشكل مستمر من أجل الحفاظ على الأماكن المدنية والعامة.

وقد طرحت مخاوف بشأن تزايد التفاوتات داخل الاتحاد الأوروبي وكذلك أهمية تسليط الضوء على عدم قابلية الحقوق للترجمة. في هذا الصدد، تم التساؤل عما إذا كان المجتمع المدني يمثل دائماً الحركات التقدمية. وبالتالي، تظهر أهمية التوضيح، عند إجراء حوار مع الاتحاد الأوروبي، بأن "مجالات" تتحدث عن موقف حكم القانون الديمقراطي. أخيراً، أوصى منتدى بروكسل للمجتمع المدني باستكشاف نوافذ الفرص التي أوجدتها حقيقة أنه ثمة لجنة جديدة قائمة.



ينبغي أن يكون الشباب في طليعة إدماج مسائل الشباب في سياسات الاتحاد الأوروبي، وبخاصة في الجنوب حيث يشكل الشباب أكبر مجموعة سكانية. ويتمثل تحدي "مجالات" في تحديد الأولويات الخاصة بالشباب وواضعي السياسات المعنيين الذين يناقشون هذه المسائل.

وبعد ذلك، تم تقديم المنظمة الدولية للمعوقين. تعمل هذه المنظمة من أجل تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. في هذا الإطار، تم التذكير بالتقرير العالمي لمنظمة الصحة العالمية لأنه ذكر أن الأشخاص الذين يعانون حالة إعاقة يشكلون الأقلية الأكبر التي تُنتهك حقوقها الأساسية. وبالتالي، من المهم زيادة الوعي بأن الحقوق الأساسية تنطبق أيضاً على الأشخاص ذوي الإعاقة.

تتميش الأشخاص ذوي الإعاقة وإهمال قدرتهم الإنتاجية له آثار سلبية على التنمية الاقتصادية. ينبغي تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في التعاملات المجتمعية. يعني ذلك الوصول إلى التعليم والمشاركة في أي حوار سياسي. على وجه الخصوص، ينبغي أن يشاركوا في تحديد الخدمات الأساسية التي يحتاجون إليها. من شأن ذلك أن يضعهم في وضع أفضل لتأدية دور فعال في المجتمع. يُعد تعميم شواغل الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية قضية رئيسية. لا بد من أن تَصَرَّ "مجالات" على إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في خطط التنمية المستدامة لعام 2030 وخطط التعاون الثنائية.

بعد ذلك، تم وصف الحركات الاجتماعية الحديثة بأنها انتفاضات شعبية تشمل أشخاصاً لا ينشطون سياسياً في العادة. ليست الحركات ظاهرة جنوبية فحسب، بل هي آثار للعولمة وعدم المساواة والفقير. من المهم إعادة الشؤون الاقتصادية إلى الساحة العامة. لقد تم الإعراب عن الأسف في يتعلق بحقيقة أن الاتحاد الأوروبي يدعم السياسات الحكومية التي تعمل لدعم النخبة الاقتصادية والسياسية، أي بمعنى معاكس لمطالب الناس.

تم استكشاف دور النقابات العمالية من خلال مثال الاتحاد العربي للنقابات الذي يدافع عن الخدمة العامة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية ووصول الأعضاء إلى عملية صنع القرار. قضية المرأة هي من بين أولوياتها بما في ذلك تعزيز المرأة في مناصب صنع القرار. إن توسيع نطاق المشاركة السياسية للمرأة أمر حاسم ويعمل الاتحاد العربي للنقابات مع منظمات المجتمع المدني على اتخاذ تدابير لمكافحة التحرش والعنف ضد المرأة. كما أنه من الضروري جعل الشبكات النسائية وعمل النقابات أكثر وضوحاً.

تم استحضار دور الشباب خلال هذه الجلسة. في الواقع، يتقاسم الشباب في الشمال والجنوب تحديات مشتركة. أحد هذه العوامل هو إشراك الشباب في صياغة سياسات الاتحاد الأوروبي ومنحهم الفرصة لتقديم توصياتهم إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

يجب أن يكون الاتحاد الأوروبي أكثر وعياً حول كيفية تأثير الشباب بعدد من سياسات الاتحاد الأوروبي. في الواقع،

- تواجه المنطقة تمييزاً اجتماعياً وثقافياً يؤدي إلى زيادة حركة الهجرة. ويواجه نشطاء منظمات المجتمع المدني حالات سجن متزايدة وثمة حاجة إلى إسماع أصواتهم في عملية صنع القرار السياسي.
- ينتشر انعدام الثقة في المجتمعات وشبابها ومنظمات المجتمع المدني. وبالتالي، ثمة حاجة إلى صياغة خرائط طرق جديدة حول كيفية تعزيز الدعوة والشبكات لكي تتماشى مع التغييرات الحالية.
- ثمة حاجة إلى أن تدرك منظمات المجتمع المدني وصناع القرار الدور الرئيسي الذي تؤديه النقابات العمالية وأن يتم دمجها أكثر في معاملات المجتمع المدني.
- بالإضافة إلى تضمين الأشخاص ذوي الإعاقة، من الضروري العمل مع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية ومؤسساتهم. فهم مهقشون ومجرّمون في أجزاء كثيرة من المنطقة.
- ثمة حاجة إلى إعادة النظر في كيفية فهم الشباب اليوم والسبب وراء عدم ميولهم بشكل كبير إلى المشاركة في الانتخابات. الشباب هم جوهر المجتمع المدني والدافع وراء التغيير السياسي، وينبغي أن يشاركوا مشاركة كاملة في الهياكل السياسية القائمة والانتخابات.
- كان الشباب والنساء في قلب حركات الربيع العربي لذا لا ينبغي تهميشهم. ولكن الديمقراطية تعني أكثر من مجرد المشاركة في الانتخابات. تخرج النساء في بلدان مثل تونس إلى الشوارع لأنهم يخشون العودة إلى العصور القديمة ويخشون أن تنجرف البلاد نحو النزعة المحافظة.
- أخيراً، أكد المشاركون على أهمية دور الفنون والسينما والرسم وضرورة الاستفادة من إبداع الفنانين.
- وفي الختام، شكر مدير الجلسة المتحدثين والمشاركين على مساهماتهم ورّحّب لأن مناقشات منتدى بروكسل للمجتمع المدني قد بدأت بطريقة غنية ومتنوعة تعكس مخاوف منظمات المجتمع المدني وأوضاعها في المنطقة.
- في المناقشات التي تلت العرض، تم طرح عدة نقاط تشير إلى الحركات الاجتماعية في المنطقة:
  - يتظاهر الناس في الشوارع بسبب أزمة الديمقراطية. في الجنوب، ثمة نقص في المؤسسات الديمقراطية بينما تتحدى الحركات الاجتماعية في أوروبا عمل المؤسسات الديمقراطية. يحتاج المواطنون إلى طرق للوصول إلى حوار ديمقراطي. في هذا الصدد، ثمة حاجة إلى إعادة التفكير في مفهوم المجتمع المدني الكلاسيكي في ما يتعلق بالحركات الاجتماعية.
  - ينبغي أن تناقش "مجالات" كيفية قيام الحركات الاجتماعية الحالية بإحداث تغييرات حقيقية، لأن الحركات ليست بالضرورة تقدمية أو مؤيدة للديمقراطية. في هذا الصدد، ثمة حاجة إلى العمل ضد السياسات الليبرالية الجديدة بما في ذلك تأثيرها على إضعاف الدولة.
  - تطالب الحركات الشعبية الحالية في الجزائر على سبيل المثال بإجراء انتخابات حرة وديمقراطية. ثمة حاجة إلى تغيير النظام لأن النماذج السياسية والاقتصادية الحالية لم تحقق أي تطوّر على الإطلاق. وثمة حاجة أيضاً إلى المزيد من التفاعل بين الشمال والجنوب في هذا الصدد.
  - تختلف الحركات الاجتماعية عن منظمات المجتمع المدني التقليدية أو تفشل النقابات العمالية والمؤسسات الرسمية في فهمها. وبالتالي، من المهم أن نفهم كيفية الوصول إلى حوار سياسي منظم بين بعضها البعض والتساؤل عن مدى كفاية الهياكل السياسية في بلدان المنطقة.
  - لكن تم طرح مجموعة من المواضيع الأخرى أيضاً:
    - على الرغم من أن كل دولة في المنطقة لها خصوصياتها، فإن الدول لديها أيضاً مشاكل مشتركة مثل الأنظمة الوراثية الجديدة إلى حد ما. من المهم توحيد الجهود لتعزيز سيادة القانون وجعله مصدر احترام من قبل الحكومات.

## 7. الجلسة العامة: المواضيع الخمسة التي تقدّمها مبادرة "مجالات" في الإطار المالي في الفترة بين 2021-2027 (الحوكمة والأمن والهجرة والعدالة المناخية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية): تحليل المجتمع المدني والآثار المترتبة على الجوار الجنوبي

أدارت الجلسة

- السيدة سيسيليا غوندار, كبيرة موظفي قسم السياسات والدعوة, الشبكة الأوروبية للديون والتنمية المتحدثون;
  - السيدة أرميل ليدو, رئيسة الوحدة A.5, الإطار المالي متعدد السنوات, البرمجة والتقييم, مديرية سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع
  - السيدة زوزانا سلاكوفا, منسقة قسم السياسات والدعوة, كونكورد (الاتحاد الأوروبي للمنظمات غير الحكومية للإغاثة والتنمية)
  - السيدة زهرة بزي, مديرية البرامج, شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية
- كان الغرض من هذه الجلسة هو تحديد التحديات التي تواجه البرمجة المالية للاتحاد الأوروبي في المستقبل لكل موضوع من مواضيع "مجالات" الخمسة.



## مداخلة كونكورد:

ستتناول أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي مواضيع "مجالات" الخمسة ويركز العمل حالياً على إعداد البرمجة المسبقة لمحفظة الجوار.

ستكون الشراكة مع منظمات المجتمع المدني أساسية عند تطبيق الأداة. وسيتم التشاور معها في ما يتعلق بإعداد كل من المبادئ التوجيهية للبرمجة والبرمجة الفردية لبلد معين. تم تشجيع المشاركين على المشاركة في جولات التشاور التي ستبدأ في شباط/فبراير 2020 وفي الجولة الثانية من المناقشات في أيار/مايو 2020/ أوائل الصيف. وقد انتهت المداخلة من خلال التأكيد على أن مستوى التمويل يمكن مقارنته بمستوى التعاون الإنمائي وأن منظمات المجتمع المدني ستكون مفتاح تطبيق الأداة اعتباراً من العام 2021.

بدأت الجلسة بعرض العمل الذي أنجزته المفوضية الأوروبية لدمج مجموعة من الأدوات المالية المنفصلة حتى الآن في أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي. والفكرة هي أن يكون ثمة أداة واحدة من شأنها أن تمنح المفوضية الأوروبية مرونة أكبر، وبالتالي الكفاءة للتصدّي للتحديات. وبهذا المعنى، ستستفيد منظمات المجتمع المدني في الجوار الجنوبي أيضاً من هذه الأداة. وسيكون لدى تلك الأداة ثلاثة مكونات رئيسية. سيوفر الركن الجغرافي تخصيصاً يبلغ 22 مليار يورو لسياسة الجوار. وسيشمل الركن المواضيعي برنامج حقوق الإنسان والديمقراطية، وبرنامج منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى أداة المساهمة في الاستقرار والسلام. أخيراً، سيكون ثمة ركن استجابة سريعة بدون تخصيصات سابقة.

## مداخلة شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية:

استناداً إلى ذلك، تم التساؤل ما إذا كان الإطار المالي متعدد السنوات الجديد الذي قدمه ممثل الاتحاد الأوروبي أداة مناسبة. في الواقع، سوف يزيد الإنفاق على الهجرة والحدود زيادة كبيرة في الإطار المالي متعدد السنوات، وكذلك الإنفاق على الأمن والشباب.

جانب آخر من جوانب الإطار المالي متعدد السنوات يتمثل في الزيادة في الأموال غير المخصصة التي تهدف إلى زيادة مرونة الميزانية. ستوفر المرونة المتزايدة المزيد من القوة للمفوضية الأوروبية حيث يمكنها أن تقرر بشأن الإنفاق حصرياً. يُطرح هنا السؤال ما إذا كانت الأداة ستؤدي إلى زيادة الإنفاق على الأهداف قصيرة الأجل بدلاً من الأهداف طويلة الأجل، وثمة أيضاً خطر أن تقوّض الآلية الإجراءات الديمقراطية للاتحاد حيث سيتم تقليل دور البرلمان الأوروبي في الإشراف على الإنفاق على الميزانية.

أثيرت مخاوف بشأن حقيقة أن قمة المجلس الأوروبي في حزيران/يونيو 2018 دعمت منصات النزول في الجوار الجنوبي كحلّ لوقف تدفق المهاجرين. ينبغي التركيز بدلاً من ذلك على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة. إن شنّ حملة صارمة على مهربي المهاجرين قد يطلق المزيد من الضرر بالناس الذين يحاولون بشدة الوصول

بعد ذلك، استذكرت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية أن المنطقة تعاني النزاعات داخل الجوار الجنوبي والمناطق المحيطة به. يعيد الوضع في بعض البلدان ذكريات ثورات الربيع العربي لعام 2011، وبخاصة حركات الاحتجاج الشعبية في السودان والجزائر ولبنان والعراق. جرت تلك الاحتجاجات على الرغم من السياق العام لتقلص المساحات المدنية بشكل متزايد والقيود الشديدة على الحريات والحريات العامة.

ثمة حاجة إلى إحداث تغيير في سياسات التنمية ونهجها. فالعمل كالمعتاد من قبل السلطات الوطنية والهيئات الدولية لم يعد خياراً لأن الناس يتطلعون إلى عقد اجتماعي جديد قائم على القيم الديمقراطية والقائمة على حقوق الإنسان.

وثمة حاجة إلى بدء عمليات تشاركية تشمل المجتمع المدني والحركات الاجتماعية ومجموعات الشباب والمجموعات النسائية في حوارات حول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملحة، وينبغي أن يظلع الشركاء الدوليون، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، بدور رئيسي في دعم عمليات الانتقال.

إلى الشواطئ الأوروبية. وبالتالي، تمت التوصية بأنه ينبغي على الاتحاد الأوروبي (1) العمل على الأسباب الجذرية للهجرة وتجاوز إدارة الهجرة قصيرة النظر مع تضمين التدخلات السياسية في مجال التنمية المستدامة. (2) يجب أن تكون الإجراءات المتعلقة بالهجرة في الاتحاد الأوروبي متوافقة مع حقوق الإنسان. (3) ينبغي تخصيص أموال الاتحاد الأوروبي دون شروط تتطلب من الدول الشريكة التعاون في إدارة الهجرة، بما في ذلك خطط العودة.

علاوة على ذلك، أُثرت مخاوف في ما يتعلق بحقيقة أن المبلغ المخصص للصك الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان لم تتم زيادته في الميزانية الجديدة، وأن الأموال المخصصة للاستقرار والسلام قد انخفضت بشكل ملحوظ، كما أنه لم يتم تشجيع دعم المقدم إلى منظمات المجتمع المدني. من المفترض أن تغطي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأموال غير المخصصة، ولكن ما من شيء يضمن حدوث ذلك.

يلعب القطاع الخاص دوراً متنامياً في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، ولتنمية جدول الأعمال لعام 2030 من خلال أدوات مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتمويل المختلط. ثمة حاجة للعمل على إطار قانوني لمساواة القطاع الخاص وتحميله المسؤولية. يجب ألا تؤثر استثمارات القطاع الخاص سلباً على الجهات الفاعلة الاقتصادية المحلية أو تزيد من أوجه عدم المساواة.

لا يزال من غير الواضح ما هي أهداف الاتحاد الأوروبي في المنطقة بالضبط، ومن المقلق أن الأمن يهيمن على خطاب الاتحاد الأوروبي.

## مداخلة الاتحاد الأوروبي:

### تناولت مداخلات الحضور قضية الهجرة بشكل أساسي:

- تم تقديم أموال من الاتحاد الأوروبي إلى المافيا الليبية التي تضع المهاجرين في السجن لمنعهم من مغادرة ليبيا بالقوارب. لذلك من الضروري إنشاء طرق هجرة قانونية آمنة.
- من خلال توفير الأموال لخفر السواحل، ينقذ الاتحاد الأوروبي سياسات ضيقة النظر.
- غرق الآلاف في البحر هذا العام بسبب إغلاق الاتحاد الأوروبي لحدوده. لم تؤد التوصيات المتكررة من منظمات المجتمع المدني إلى إحداث تغييرات حقيقية. ساهمت سياسات الاتحاد الأوروبي في بناء قلعة في حين كان ينبغي أن يكون الاتحاد الأوروبي منارة للأمل.
- لا تحتاج بلدان جنوب البحر المتوسط إلى مساعدات إنمائية. تنبع المشاكل الرئيسية من الافتقار إلى المساواة ومن حقيقة أن الحكومات ليست ديمقراطية.
- ثمة حاجة إلى تعزيز السلام ووضع حد لشراء الأسلحة وتهريبها.

في الختام، تم التذكير بأن الاتحاد الأوروبي يقم أعماله بانتظام. في شباط/فبراير 2020، سيجري تقييماً حول تقديم المساعدة لتونس ثم للمغرب في وقت لاحق للنظر في تعاون الاتحاد الأوروبي مع هذه البلدان في السنوات العشر الماضية. يُعد ذلك تمريناً مفيداً يساعد في إجراء تقييمات وتعديلات مهمة لأدوات الاتحاد الأوروبي وبرامجه. وسيتم استخدام النتائج لتعزيز تطبيق أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي.

تم تقديم نظرة عامة عن عملية الإطار المالي متعدد السنوات بما في ذلك التواريخ الرئيسية مع التأكيد على أن 1 كانون الثاني/يناير 2021 هو تاريخ بدء للأداة المالية الجديدة. ستكون مشاركة منظمات المجتمع المدني في المراحل النهائية من صياغة الإطار المالي متعدد السنوات على المستوى المركزي في بروكسل وفي ما يتعلق بوفود الاتحاد الأوروبي المحلية أمراً محورياً. وتمت الإشارة إلى أنه من الضروري للمشاركين العمل على الائتلافات، والتواصل مع الوزارات ذات الصلة ووفد الاتحاد الأوروبي وسفارات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وطلب حضور المشاورات التي ينظمها الاتحاد الأوروبي.

ينبغي على الإطار المالي متعدد السنوات أن يحدد هدفاً أكثر طموحاً وشمولاً بنسبة 50% للإجراءات المتعلقة بالمناخ والبيئة. يجب أن تكون المساواة بين الجنسين لدى ما لا يقل عن 85% من البرامج الممولة من المساعدة الإنمائية الرسمية بمثابة هدف هام أو رئيسي.

ينبغي أن يكون القضاء على الفقر والتنمية المستدامة في صميم أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي. ويجب أن تكون معايير تخصيص الأموال عادلة وموضوعية وأن تعكس الأسباب المتعددة الأبعاد للفقر، بينما ينبغي التعامل مع الهجرة من منظور التنمية بدلاً من الشواغل الأمنية.

## 8. الجلسة العامة: ملخص التوصيات الناتجة عن مواضيع "مجالات" الخمسة

علوّة على ذلك، سيتم الإبقاء على التوازن المالي بين الدعم الجنوبي والشرقي بنسبة الثلثين الحالية إلى الجوار الجنوبي والثلث إلى الجوار الشرقي. ستعالج الأموال المتعلقة بالهجرة المشاكل الجذرية على الرغم من أن المفوضية واجهت محادثة صعبة مع البرلمان الأوروبي والمجلس الذي يرغب في تخصيص مبالغ أكبر لتقييد حركة الهجرة.

تم إغلاق الجلسة بالتشديد على أهمية قيام المجتمع المدني بمناقشة الإطار المالي متعدد السنوات وأداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي، وأيضاً خلال منتدى بروكسل للمجتمع المدني، على أن يكونا في المستقبل جزءاً من الإعداد والتنفيذ.

أدارت الجلسة:

- السيدة سيرينا أبي خليل، شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية
- السيد سيرجيو باسولي، سوليدار

العروض:

- السيد مارك شاد-بولسن، مستشار وباحث، جامعة روسكيلد
- السيد روبن مادوري، مسؤول عن برنامج الشباب، الشبكة الأوروبيةمتوسطة فرنسا

كان الغرض من الجلسة هو إعداد عمل ورش العمل المواضيعية لليوم التالي من خلال توفير محتوى كل موضوع و"نقاط المناقشة" لتوصيات المجتمع المدني في السياسات الأوروبية.

كان الهدف من العرض الأول تلخيص المناقشات التي جرت خلال اجتماعات "مجالات" في العام 2019 استعداداً للحوار بين ممثلي الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني في منتدى بروكسل للمجتمع المدني. كانت المناقشات غنية والتوصيات عديدة ومتنوعة. لذلك، تم دمجها في توليفة واحدة من الاهتمامات الرئيسية التي نتجت عن المناقشات، وُثِرَ العرض عن التوصيات التفصيلية لورش العمل.



أصبح من الواضح من قراءة نتائج ورش العمل الإقليمية لعام 2019 أن منظمات المجتمع المدني تعمل في سياقات صعبة ومتقلبة للغاية. وبالتالي، تتحدث بأصوات متعددة وتشارك في مجموعة متنوعة من القضايا الملحة والمتعددة الجوانب على الصعيدين المحلي والوطني. نادراً ما يبدو أن أولويات منظمات المجتمع المدني اليومية تتفق أو تستجيب تماماً لسياسات الاتحاد الأوروبي وتمارين البرمجة، كما أنه ليس لديها الوقت والموارد للتفكير في هذه الأمور وكيفية تماشيها مع السياق الإقليمي.

علاوةً على ذلك، يحدد الاتحاد الأوروبي الإطار الجغرافي للحوار. لا يتوافق هذا الكيان الجغرافي-السياسي، أي الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي، بالضرورة مع المناطق الجغرافية للعمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على حياة الناس.

وقد قيل كذلك إن الحوار بين منظمات المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي غير متكافئ حيث تواجه مجموعات المجتمع المدني الصغيرة نسبياً اتحاداً حكومياً دولياً يمثل بعض أقوى المجتمعات وأكثرها ثراءً في العالم. وما زاد الطين بلة أن عملية صنع القرار السياسي للاتحاد الأوروبي معقدة، بحث يتعين عليها أن توازن بين الكثير من اهتمامات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والبرلمان الأوروبي، والمديريات المختلفة داخل المفوضية الأوروبية، وما إلى ذلك. وفي هذه المجموعة، غالباً ما تكون السياسات التي تصل إلى مجموعات المجتمع المدني هي نتيجة القواسم المشتركة الأدنى.

وبالتالي، يصبح من الصعب التأثير على سياسات الاتحاد الأوروبي واختيار التوصيات التي تستهدفها غير واضح. وما يزيد الأمر تعقيداً أنه يتعين عليها معالجة السياق الإقليمي بدلاً من الأطر الوطنية أو الثنائية التي اعتاد الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني عليها.

ومع ذلك، كشفت اجتماعات "مجالات" لعام 2019 عن التزام حقيقي بعملية الحوار من جانب المجتمع المدني وممثلي المفوضية الأوروبية على حد سواء. هذه نقطة انطلاق واعدة وجيدة لمنتدى بروكسل للمجتمع المدني، حيث سُدج نتائج ورش العمل لعام 2019 والمؤتمر الإقليمي حول سياسات الجوار الجنوبي في الحوار.

بعد ذلك، تم تلخيص التقرير الصادر عن ورش عمل الشباب 1 حيث هدفت المناقشات التي جرت خلالها إلى الإسهام في مناقشات منتدى بروكسل للمجتمع المدني.

لا تختلف ظروف حياة الشباب حول البحر المتوسط عن ظروف بقية السكان، لا بل تشير إلى تلك الظروف بشكل خاص. عند النظر إلى وضع الشباب، لا بد من التساؤل عن حالة مواطني المنطقة - فهم ليسوا «بصحة جيدة».

وفقاً لورش عمل الشباب التي تم تنظيمها في إطار "مجالات" ووفقاً لاستفسارات مختلفة حول وضع الشباب في المنطقة، يبدو أن شاغلهم الرئيسي يدور حول الحاجة إلى إجراء حوار اقتصادي واجتماعي، وحول الأمن والتنقل والهجرة وحول قضايا أكثر تحديداً تتعلق بالتعليم والعمالة والصحة بما في ذلك الصحة الإنجابية.

وتتمثل التوصيات العامة للشباب المقدمّة إلى هيئات المفوضية الأوروبية ذات الصلة وإلى السلطات الوطنية في جعل السياسات التي تتناول الشباب أكثر فاعلية، بما في ذلك تقييم المبادرات السابقة واستخدام الأموال المخصصة للشباب. وبالإجمال، ينبغي على الاتحاد الأوروبي ضمان مشاركة أكبر للشباب في تطوير السياسات التي تستهدف الجنوب، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرات الدعوة لدى الشباب.

1. «اجعل الحوار المنظم ذا مغزى بالنسبة إلى شباب جنوب المتوسط - فرص وتوصيات لمعالجة مخاوف الشباب في مجال التوظيف والتعليم والهجرة والتنقل والأمن البشري والحقوق الجنسية والإنجابية» بقلم مارتا سيمبليسي.



ينبغي تشجيع حرية الحركة لدى العمال الشباب والطلاب والأشخاص عندما يرغبون في السفر. نرحب بوجود برامج محددة مثل إيراسموس بلس (+Erasmus) وسلك التضامن الأوروبي وغيرها من البرامج، لكنها أيضاً تزيد من هجرة الأدمغة وتخلق أوجه عدم المساواة مع التأثير على الحق في حرية الحركة عن طريق إعاقة الذين تم رفض طلباتهم، يؤدي هذا مرة أخرى بالشباب إلى اختيار طرق هجرة غير قانونية وخطيرة تعود بالفائدة على المهزئين. وبالتالي، بينما يتم توسيع نطاق الوصول إلى برنامج إيراسموس بلس، يجب على الاتحاد الأوروبي التركيز على المبادرات المتعلقة بالعمل التطوعي والتدريب المهني وتوأمة الجامعات والتبادل الثقافي والتعليم غير الرسمي، والتي تسهل على الشباب التعامل معها وفهمها.

بعد هذه العروض، أوضح المشرفون جوانب مختلفة من ورش العمل المواضيعية للأيام القادمة وأكدوا من أن جميع المشاركين على دراية بمجريات الأمور.

وبشكل أكثر تحديداً، ينبغي أن تصل هيئات الاتحاد الأوروبي إلى مجموعات وفئات أوسع من الشباب مثل المجموعات غير الرسمية والحركات الاجتماعية. ويجب تكييف الدعم المالي والمرن مع الأشكال الجديدة لتعبئة الشباب.

ذكرت التوصيات التي تناولت مواضيع "مجالات" الخمسة الحاجة إلى (1) تعزيز فرص العمل والتدريب المهني بما في ذلك للنساء والفئات الضعيفة؛ (2) تعزيز التعليم الرسمي وغير الرسمي للشباب وتكييفهم مع سوق العمل (3) وأخيراً، ينبغي إشراك الشباب في تطوير برامج التوظيف في الاتحاد الأوروبي.

ينبغي أن يعترف الاتحاد الأوروبي والحكومات بأهمية الصحة الجنسية للشباب ومعالجة مسألة الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي والإيدز والصحة الإنجابية وعمليات الإجهاض وما إلى ذلك، والتي تُعدّ أساسية لتعزيز رفاه الشباب.

ثمة أيضاً حاجة إلى اعتماد مناهج جديدة لمكافحة جميع أشكال العنف الناجمة عن غياب سيادة القانون والسياسات الاقتصادية التي تُنتج البطالة. يفتقر الشباب إلى المساحات العامة المكيفة حسب احتياجاتهم وإلى الوصول إلى مناصب صنع القرار.

## أ.8. مجموعة المناقشة: الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون

### مديرة الجلسة: ليليا رباي، الأورومتوسطية للحقوق

ركّزت الاجتماعات التي عُقدت تحت عنوان الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون قبل منتدى بروكسل للمجتمع المدني على مساحات المجتمع المدني ومكافحة الفساد. وأظهرت الاجتماعات أن اهتمام السنوات السابقة بوضع منظمات المجتمع المدني في المنطقة لم يتناقص. على العكس تماماً.

### مساحات المجتمع المدني

دارت مناقشات العام 2019 حول حقيقة أن منظمات المجتمع المدني تواجه قيوداً شديدة على أماكن عملها في معظم البلدان على الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. هذه القيود ناتجة عن الأنظمة الاستبدادية، ومناهج مكافحة الإرهاب، وتدابير مكافحة الهجرة، والنزاعات والحروب الاقتصادية، والقيود على التمويل، وعدم وجود حوار مع الحكومات، إلى آخره. وأثيرت مخاوف محددة خلال هذه المناقشات حول انعدام حرية تكوين الجمعيات وانعدام الموارد لمجموعات اللاجئين الفلسطينيين والسوريين في المشرق.

ثمة مسألة أخرى ظهرت خلال اجتماعات العام 2019 وهي قضية المنظمات غير الحكومية التابعة للحكومة، أي المنظمات التي يبدو أنها مستقلة وغير حزبية بينما هي في الواقع مدعومة أو حتى تم إنشاؤها من قبل السلطات الحكومية. تشكل تلك المنظمات تهديدات لمساحات عمل منظمات المجتمع المدني المستقلة لأنها تتسلل إلى مساحاتها، وتعرقل إجراءات منظمات المجتمع المدني المستقلة - وفي بعض الأحيان تعزّضها للخطر - وتنافسها على الأموال التي يتم تخصيصها عادةً للمنظمات المستقلة.

لذا، تبلورت إحدى نقاط القلق في كيفية مواجهة تأثير المنظمات غير الحكومية التابعة للحكومة على مساحات المجتمع المدني وسياسات الاتحاد الأوروبي على المستويين الإقليمي والوطني.

وكانت هناك مخاوف بشأن الوضع في الاتحاد الأوروبي، حيث شهدت السنوات الماضية هجمات متزايدة على مجموعات المجتمع المدني؛ لا سيما منظمات المجتمع المدني التي تعمل على حماية حقوق المهاجرين واللاجئين. ولكن منظمات المجتمع المدني في أوروبا قد واجهت أيضاً هجمات ضد حرية التعبير عند انتقادها لإسرائيل، والقيود الناجمة عن حالة تدابير الطوارئ، وتخفيض الدعم المالي.

ومن هنا، أصبحت مسألة النقاش في هذا المنتدى هي كيفية العمل المشترك مع الاتحاد الأوروبي لجعل مبادرة "مجالات" مكاناً آمناً للجهات الفاعلة في المجتمع المدني المعزّض للخطر، وفي الواقع، إنشاء آلية إقليمية لدعم تلك الجهات ضمن "مجالات"، ما قد يضيف قيمة إلى آليات أخرى خاصة بالاتحاد الأوروبي مثل المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي للمدافعين عن حقوق الإنسان.

## مكافحة الفساد

في العام 2019، شكل الفساد مسألة ذات أهمية متزايدة في المنطقة، وبالتالي في النقاشات التي دارت في "مجالات". للفساد تأثير ضارّ على حقوق الإنسان والديمقراطية والمجتمع المدني. وتشير التحقيقات إلى أن البلدان التي تتمتع بأقل قدر من الحماية للصحافة والمجتمع المدني تميل إلى تسجيل أسوأ معدلات الفساد فيها.

تتمثل الآثار الرئيسية للفساد على حقوق الإنسان في عدم المساواة في توافر السلع والخدمات ونوعيتها وإمكانية الوصول إليها، وسوء أداء المؤسسات والخدمات العامة، وعدم احترام سيادة القانون. في بعض الحالات، يستخدم مسؤولو الدولة وسائل مكافحة الفساد لقمع أعدائهم في انتهاك صارخ للحقوق المدنية والسياسية؛ والأفراد المتورطون في مكافحة الفساد معزّضون بشكل متزايد لخطر انتهاكات حقوق الإنسان ويحتاجون إلى حماية فعالة.

من هنا تظهر مسألة مكافحة الفساد على جدول أعمال هذا المنتدى وتشمل الأسئلة التالية: كيف يمكن تعزيز إجراءات الاتحاد الأوروبي لمنع الفساد في المنطقة؟ كيف يمكن العمل على استرداد الأصول من الأموال المحوّلة بشكل غير قانوني إلى أوروبا؟ كيف يتم تعزيز حماية المبلّغين عن المخالفات والتعامل مع مشكلة مخططات التأشيرة الذهبية، أي أن المواطنين الأثرياء من خارج الاتحاد الأوروبي يمكنهم شراء جنسيات الاتحاد الأوروبي في بعض دول الاتحاد لأسباب غير شفافة؟

بناءً على المخاوف المذكورة أعلاه، تمت صياغة سلسلة من التوصيات وتم تكليف خبير مستقل، ناشط في قطاع المجتمع المدني في بلدان الجوار الجنوبي، بصقل التوصيات بدون تغيير المحتوى والرسالة السياسية لنتائج المناقشة.



في ما يلي ملخص عن التوصيات (يمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل في الملاحظات المفاهيمية لمنتدى بروكسل للمجتمع المدني):

## تقلص مساحة المجتمع المدني

- المنظمات غير الحكومية التابعة للحكومة: تقع الطبيعة المستقلة لمنظمات المجتمع المدني في صميم اجتماع الاتصالات الأوروبي (2012) 492. لذلك، يُطلب من وفود الاتحاد الأوروبي: - المشاركة في أسرع وقت ممكن في المناقشات مع منظمات المجتمع المدني الحقيقية لإيجاد آلية ملموسة تكيف مع كل سياق وطني لتحديد المنظمات غير الحكومية التابعة للحكومة. ويجب أن تُستخلص استنتاجاتها في نسخة محدثة من خرائط طريق منظمات المجتمع المدني في الاتحاد الأوروبي وغيرها من الوثائق الداخلية حول المجتمع المدني.
- تمويل منظمات اللاجئين الفلسطينيين والسوريين: ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يعزز جهوده لتوفير إمكانية الوصول والتمويل لمنظمات المجتمع المدني المحلية في فلسطين وفي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين والسوريين أينما كانوا، لأن تمويل هذه المنظمات يتناقص بشكل كبير.
- التمويل متعدد السنوات: ينبغي على وفود الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي، والمديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية ومديرية سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع توفير المعلومات ذات الصلة والمفيدة للمجتمع المدني بشكل منهجي ودوري عن عملية البرمجة - بدءاً من الأفكار والتحليلات الأولية وصولاً إلى القرار النهائي بشأن كل برنامج متعدد السنوات وتمويله وتطويره - على سبيل المثال: الإعلان عن الفرص/الأماكن للمجتمع المدني للمشاركة في الوقت المناسب.
- أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي: ينبغي تعميم حقوق الإنسان ومشاركة المجتمع المدني والنوع الاجتماعي بشكل متزايد في كل أداة خارجية وأولوية للاتحاد الأوروبي بموجب الإطار المالي متعدد السنوات. وبالتالي، ينبغي أن تكون منظمات المجتمع المدني قادرة على رصد الأدوات والسياسات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والأمن وتصدير الأسلحة في منطقة الجوار الجنوبي بشكل منظم وشفاف.
- تقلص مساحة المجتمع المدني: تقترح "مجالات" النظر في إمكانية إجراء مشروع تجريبي لتقييم حالة كل بلد على حدة في ما يتعلق بتقلص مساحة المجتمع المدني أو وضع خطة دقيقة لتقرير تتم صياغته خلال المرحلة المقبلة لمبادرة "مجالات".
- التمويل المشفر: تقترح "مجالات" أن ينظر الاتحاد الأوروبي ويقيم جدوى استخدام أموال التشفير في البلدان التي يكون فيها الوصول إلى التمويل من قبل منظمات المجتمع المدني المحلية مقيداً بسبب الأحكام القانونية (وبخاصة في السياق غير الديمقراطي).
- المعايير المالية: يجب على الاتحاد الأوروبي تطبيق المعايير المالية نفسها للمنع المقدمة إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية في ما يتعلق بضرورة القيمة المضافة.
- الشروط المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها المؤسسات العامة والحكومات: يُشجّع الاتحاد الأوروبي على استخدام مجموعة تدريجية من العقوبات التي تبدأ باعتماد نهج «منخفض تدريجياً» والذي يتضمن خفض 10% من الغطاء المالي القطري كإشارة سياسية يتم إرسالها إلى السلطات قبل تفعيل «بند تعليق حقوق الإنسان» الأكثر رسمية.

## مكافحة الفساد

الضوابط المالية ومراجعة الحسابات: يُطلب من الاتحاد الأوروبي أن يكون أكثر استباقية في ضوابطه المالية ومراجعة الحسابات تجاه المؤسسات العامة في البلدان الشريكة التي توجّه الأموال من الاتحاد الأوروبي. بمجرد وجود شكوك مشروعة من جانب الاتحاد الأوروبي، ينبغي تفعيل آلية التحكم بشكل سريع.

رصد المجتمع المدني للاستثمارات المختلطة: يتجه دعم الميزانية بشكل متزايد نحو الاستثمارات المختلطة. يتماشى هذا النهج مع المفهوم المحلي لـ «الصفقة الجديدة الخضراء للاقتصادات الأوروبية». وفي هذا السياق المتطور، تدعو "مجالات" الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية ومديرية سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع إلى إنشاء مساحة مفتوحة لمنظمات المجتمع المدني من أجل رصد هذه الأساليب الجديدة والفرص الملموسة للمجتمع المدني للمشاركة في هذه الآليات باعتبارها جهات فاعلة مهمة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

شفافية البرمجة: ينبغي أن يستخدم الاتحاد الأوروبي المفاوضات الجارية بشأن الأدوات والبرمجة القادمة لتعزيز تنفيذ أدوات رصد اتفاقات الجوار الجنوبي مع إيلاء اهتمام خاص للحكومة الرشيدة لأموال الاتحاد الأوروبي ومكافحة الفساد من خلال الشفافية تجاه منظمة المجتمع المدني والصحافيين.

التأثيرات الذهبية: طلب من المفوض السامي للاتحاد الأوروبي تجاه نظرائه في هيئة المفوضين المطالبة بزيادة الحوكمة الرشيدة والشفافية في نشر أسماء المواطنين الذين حصلوا على تأشيرات ذهبية.

- التدابير المتخذة ضد الأفراد المسؤولين عن الفساد: تمت دعوة الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية إلى توسيع آلية الاتحاد الأوروبي الأخيرة لتشمل الأفراد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان (ما يُتيح تعقب هؤلاء الأفراد وحظرهم من أوروبا) والأشخاص الذين يفرون من بلدانهم بسبب الفساد (بمجرد أن يتم تأسيسها رسمياً من قبل السلطات الوطنية والعدالة).
- المبلغون عن المخالفات: تُعتبر مساهمة المجتمع المدني أساسية في دفع الحكومات إلى اعتماد قوانين لحماية المبلغين عن المخالفات. وتعتبر عملية رصد منظمات المجتمع المدني أساسية لتعزيز التنفيذ الفعال. وتمت دعوة الاتحاد الأوروبي إلى دعم العمل الذي تقوم به تلك المنظمات على المستوى الوطني. يوفر التوجيه المحلي الجديد للاتحاد الأوروبي بشأن المبلغين عن المخالفات قوة دافعة مثيرة للاهتمام لوفود الاتحاد الأوروبي للضغط من أجل إقامة مبادرات مماثلة مع الدول الشريكة.
- استرداد الأصول: يجب على الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم الفني للبلدان الشريكة عندما يتعلق الأمر باسترداد الأصول من خلال مبادرة جديدة للاتحاد الأوروبي تهدف إلى تعبئة أفضل الممارسات والقواعد الموجودة على المستوى الدولي. يجب أن تتضمن هذه المبادرة إجراءات قياسية يتم تطبيقها في سياقات مختلفة.

- ستكون ثمة حاجة إلى المزيد من الأموال لدعم منظمات المجتمع المدني العاملة في المساحات المقلّصة.
- ثمة نقص في الإجراءات القادمة من الاتحاد الأوروبي حول تقلص المساحة والفساد داخل الاتحاد الأوروبي كما هو الحال في فرنسا وبولندا والمجر. يؤثر ذلك سلباً على علاقات الاتحاد الأوروبي مع البلدان المجاورة.
- ينبغي أن تصبح "مجالات" آلية حيث يمكن لمنظمات المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي إيجاد أدوات تشغيلية لإنشاء مساحة آمنة للمدافعين عن حقوق الإنسان. يجب توسيع ذلك ليشمل مجموعة واسعة من نشاطات المجتمع المدني.
- ينبغي اعتبار المبلغين عن المخالفات الذين يتعرضون للاضطهاد والمضايقة مدافعين عن حقوق الإنسان ولا بد أن تقوم التشريعات بفرض احترام حقوقهم.
- بشكل عام، كان ثمة إجماع حول التوصيات والنقاط التي سيتم طرحها في الجلسة العامة لمنتدى بروكسل للمجتمع المدني للتعمّق في مناقشتها في أعمال «مجالات» المستمرة (انظر الفصل 10).

شكّلت المذكرة المفاهيمية لمجموعة المناقشة أساس المناقشات في ورشة العمل التي أثارَت التعليقات الآتية:

- قدم المشاركون عدة أمثلة حول تقلص مساحة المجتمع المدني في بلدان مثل الأردن ومصر والجزائر.
- قيل إن التوصيات جيدة على الورق ولكنها تحتاج إلى أن تكون عملية المنحى عند مناقشتها مرة أخرى. بمجرد الموافقة عليها، ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يكون مسؤولاً عن تنفيذها.
- تتعلق مسألة الفساد تتعلق أيضاً بقوى الأمن والجيش والبرلمان. لا يفهم المواطنون تماماً مفهوم الفساد السياسي، وبالتالي، يجب أن يكون ثمة تعريف واضح للفساد لأنه ظاهرة تؤثر على حقوق الإنسان الأساسية على نطاق واسع.
- تستخدم بعض الحكومات مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال لتقييد مساحة منظمات المجتمع المدني.
- عندما يتعلق الأمر بتقلص مساحة المجتمع المدني، يبدو أنه ثمة انخفاض في التمويل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية.

## 8.ب. مجموعة المناقشة: الأمن ومكافحة العنف

### مدير الجلسة: ميشال توبيانا، رابطة حقوق الإنسان الفرنسية

يحظى الأمن والسلام بأهمية كبرى ويشكلان رفاهية المواطنين في المنطقة وكذلك قدرة الدول على تولّي الحكم بأفضل طريقة ممكنة. وبالتالي، يُعدّ هذا الموضوع نقطة أساسية للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي. كشفت نقاشات العام 2019 حول الأمن في إطار «مجالات» أن تحديد نطاق هذا الموضوع هو مسألة مريبة بحد ذاتها. لذلك، برزت فكرة استخدام منتدى بروكسل للمجتمع المدني لتحديد النقاط التي يمكن أن تؤدي إلى إجراء حوار مفيد للطرفين بين المجتمع المدني وممثلي الاتحاد الأوروبي.

من المغربي تقليص الحوار الأمني إلى مناقشات إصلاحات القطاع الأمني أو المبادرات الرامية إلى معالجة التطرف بين الشباب وحدهم. ومن المغربي أيضاً أن نفهم مفهوم الأمن على أنه يشمل فقط مسألة التدخل العسكري والشرطة من جانب الدولة ضد العدو.

قد يكون لهذا الفهم بالتأكيد أهمية لاتخاذ إجراءات حادة قصيرة الأجل لحماية الدول والمواطنين من الهجمات العنيفة. ولكن إذا كان الهدف هو ضمان أمن المواطنين على المدى المتوسط والبعيد، فيجب معالجة كافة جوانب الأمن البشري، أي كيفية الوصول إلى موقف يمكن الناس من احتواء أو تجنّب الأخطار التي تهدد حياتهم وسبل عيشهم وكرامتهم.

من أجل تحفيز المناقشات التي تستند إلى فهم أوسع لما يتطلبه الأمن، تم إعداد النقاط/التوصيات الآتية لمناقشات منتدى بروكسل للمجتمع المدني:



- تشجيع التبادلات الثقافية وتطويرها بين كافة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وبالتالي تعزيز حرية الحركة،
- الحاجة إلى إدراج تدابير نوعيّة لتقييم الدعم الكمي؛
- ضرورة ربط أي تعاون أمني بمتطلبات احترام الحقوق الأساسية؛
- وضع سياسة وبرامج لمكافحة العنصرية والتمييز وحرية الضمير؛
- إشراك الشباب في عملية صنع القرارات المتعلقة بالأمن، ومكافحة جميع أشكال العنف، عندما يتعلق الأمر بمراجعة سياسة الجوار الأوروبية؛
- زيادة الدعم السياسي والمالي للمبادرات التي يقودها الشباب لتعزيز السلام ومنع التطرف العنيف.

الاستقرار في البلدان المحيطة، لا تأخذ هذه المفاهيم بالضرورة المخاوف الأمنية للمواطنين في هذه البلدان في الاعتبار إذ ينبغي فهم تلك المخاوف بالمعنى الأوسع للأمن البشري.

- تنبع فكرة المرونة من علم النفس. يُعدّ استخدامها في سياق صنع السياسة العامة الأوسع طريقةً لمعالجة الأسباب الجذرية للتحديات الأمنية، لأن ذلك يؤدي إلى دعم الناس في التكيف مع مواقفهم بدلاً من البحث عن طرق لتغييرها.

ذكر مسؤولون في الاتحاد الأوروبي أنه:

- ثمة تركيز على الجانب السياسي للأمن ضمن الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية والفهم أن أمن أحد الطرفين قد يعني انعدام الأمن للأطراف الأخرى. ليس تعريف الأمن مسألة متنازع عليها داخل المجتمع المدني فحسب.
- ثمة أيضاً جانب اقتصادي للأمن، حيث أن إثارة مسألة أمنية قد تعتمد على تكاليف القيام بذلك. من الضروري الاتفاق على ما تنطوي عليه الفكرة قبل اتخاذ قرار بشأن ما يجب إنفاقه على الأمن.

في المقدمة، تم اقتراح إسناد المناقشة إلى المذكرة المفاهيمية لمجموعة المناقشة، وتم إدراج ثلاث نقاط:

1. كيف يتم التعامل مع حقوق الإنسان في اتفاقات الشراكة وفي الشراكات الثنائية: دور المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في برامج الاتحاد الأوروبي واحترام حقوق الإنسان في هذا الصدد.
2. الاعتداءات على الأمن البشري في شكل تمييز وانتهكات للحق في حرية الضمير حيث أن الوضع في جنوب البحر المتوسط ينعكس في الشمال والعكس صحيح.
3. معالجة دور المرأة والشباب في السياسات الأمنية وأصبحت بعد ذلك النقطة الرئيسية للمناقشة بين المشاركين وممثلي المفوضية والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية ومنظمات المجتمع المدني هي فهم ما يستتبعه الأمن.

• سئل المشاركون إلى أي مدى يتم اتخاذ مفهوم الأمن البشري بعين الاعتبار من قبل مؤسسات الاتحاد الأوروبي. تركز سياسة الجوار الأوروبية على مفاهيم أوروبية التوجّه حول الحاجة إلى دعم المرونة أو

- يظل مفهوم الأمن البشري هامشياً في نهج مؤسسات الاتحاد الأوروبي المتعلق بالأمن والذي يهتم أساساً بحماية حقوق الإنسان. تم دمج المرونة في جميع برامج الاتحاد الأوروبي التي تنظر إلى المرونة على أنها وثيقة الصلة ببناء الثقة بين الناس في المجتمعات المحلية. ولكن، ما من نظام مثالي، ولا حتى نظام الاتحاد الأوروبي، والسياسات الموضوعية هي قيد التنفيذ.
- تحرض المفوضية على فصل عنصر الهجرة عن العنصر الأمني رغم وجود نقاط اهتمام مشتركة لا محالة. تتناول الكثير من اقتراحات منظمات المجتمع المدني المسائل القائمة بالفعل بما في ذلك الاهتمام باحترام حقوق الإنسان عند التعامل مع المسائل الأمنية. يظل الأمن مسألة ذات أولوية في سياسة الجوار ويستند إلى شراكات تتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع نشوب الصراعات والأمن السيبراني، أي مجموعة كبيرة من المجالات التي يمكن للمجتمع المدني لا بل ينبغي عليه أن يلعب دوراً فيها.
- ينبغي إشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان بشكل أكثر فعالية في المسائل المتعلقة بقطاع الأمن. في هذا الصدد، أصبحت حماية المدافعين عن حقوق الإنسان أساسية لأن المجتمع المدني المحلي يظل أحد الشركاء الرئيسيين للاتحاد الأوروبي عندما يتعلق الأمر بمكافحة التطرف العنيف.

أضاف المشاركون عناصر أخرى إلى المناقشات مثل:

- الإشارة إلى مبادرة منظمات المجتمع المدني الفرنسية الناجحة لمنع الحكومة الفرنسية من تسليم 6 سفن حربية إلى ليبيا من خلال رفع القضية إلى المحكمة.
- في تونس، يتم تناول مسألة التطرف العنيف من خلال زاوية أمنية وقيود في حريات الناس. ويؤدي ذلك إلى تطرف الجماعات التي تخضع لهذه التدابير.
- من المهم تحليل عناصر النزاعات وتحديد الجهات الفاعلة الرئيسية فيها لتكون قادرة على الاستجابة للنزاعات بطريقة منسقة.
- تُعدّ مكافحة التمييز وتعزيز حرية الضمير عنصرين أساسيين لتعزيز وحماية أمن المواطنين في المنطقة بأسرها، الشمال والجنوب، لا سيما للفئات الضعيفة.
- من المهم دمج مسألة حقوق المرأة في ما يتعلق بقرار الأمم المتحدة 13/25 الذي يربط المرأة بالسلام والأمن في العالم.
- ثمة اتجاه في شمال أفريقيا نحو أن تصبح الحركات الاجتماعية أقل عنفاً، أي تهدئتها. قد يكون ذلك نتيجة لسيطرة أكثر كفاءة على تلك الحركات من قبل الحكومات.
- في الختام، تم إعطاء ثلاث نقاط أولوية لإجراء المزيد من الحوارات خلال منتدى بروكسل للمجتمع المدني (انظر الفصل 10).

استندت ورشة العمل حول الهجرة والتنقل في مناقشاتها على نتائج اجتماعات «مجالس» في العام 2019. وقد عبّر المشاركون في هذه الاجتماعات عن مخاوف جدية بشأن سياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي، والقلق من أن وضع الاتحاد الأوروبي في مواجهة تحديات الهجرة واللاجئين يُضعف قدرته على أن يكون وسيلة لتحقيق حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية.

إن سياسات دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط وإجراءاتها ليست متجذرة بقوة في احترام الحقوق، وقد يمثل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الذي اعتمد في مراكش في العام 2018 خطوة إلى الوراء من أحكام الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (CRMW).

كانت الاجتماعات مناسبة لمناقشة النهج الأمني للاتحاد الأوروبي والاختلال الحالي بين الشواغل الأمنية واحترام حقوق الإنسان. وقد تجلّى ذلك في التحسين الكبير الذي حققته وكالة فرونتكس في الإطار المالي للسنوات 2021-2027 وتعزيز قدراتها على مراقبة الحدود وقدرات المراقبة. ودارت المناقشات حول (1) ضعف إشراك المجتمع المدني في المفاوضات وتنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي للهجرة وتقييمها؛ (2) حقيقة أن المساعدة الإنمائية مشروطة بتوقيع اتفاقات إعادة القبول؛ (3) أهمية إدراج البعد الجنساني في كافة سياسات الهجرة.

بناءً على هذه المحادثات، تم إعداد التوصيات الآتية لمنتدى بروكسل للمجتمع المدني ومجموعة المناقشة حول الهجرة:

### الحماية الاجتماعية وحقوق المهاجرين

- تنفيذ المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.
- مراجعة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة (اتفاق مراكش) حيث تدعو الحاجة إذ يمثل خطوة إلى الوراء من أحكام الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التابعة للأمم المتحدة لعام 1990. وينطبق ذلك بشكل خاص على حقوق المرأة وظروف احتجاز المهاجرين وإمكانية رفض الدول لتطبيق بعض التدابير.
- من حيث الحماية الاجتماعية ومكافحة استغلال العمال المهاجرين: إنشاء آليات على مستوى الاتحاد الأوروبي لمراقبة وحماية العمال الموسمين العاملين في أوروبا والمنطقة.
- الوصول إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية، ولا سيما اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143 لحقوق العمال المهاجرين. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي مراجعة التزام الاتحاد الأوروبي باتفاقيات المناخ وتطبيقها الفعال (ضمان المساواة في الحقوق للمهاجرين واللاجئين والمواطنين، وضمان تجديد الإقامة وتعديل معايير السياسات التنظيمية الاستثنائية).
- إشراك المجتمع المدني في المناقشات الثنائية
- دعم برامج التعاون التي تستهدف: (أ) وسائل الإعلام المجتمعية البديلة والتقليدية في الجنوب وأوروبا لتغيير المفاهيم المتعلقة بالهجرة. (ب) البرامج الثقافية التي تشجع على تنقل الشباب والفنانين وغيرهم.
- إعادة إطلاق الحوارات الثلاثية الأوروبية ومتوسطة بين الاتحاد الأوروبي وحكومات الجوار الجنوبي والمجتمع المدني المستقل في المنطقة (بما في ذلك النقابات العمالية المستقلة).
- تشجيع الدول الأعضاء على عدم تجريم التضامن مع المهاجرين وإنقاذهم.
- إنشاء صندوق استئماني يهتم بحماية المهاجرين والمشردين على أساس وسائل سريعة ومتكاملة ومرنة وقصيرة الأجل، وبالتالي يختلف عن النهج الحالي للصناديق القائمة مثل صندوق أفريقيا أو صندوق مدد.
- توسيع البرامج التي تسهل تنقل الشباب في الجوار الجنوبي، وطلب التعليم وبناء القدرات لتشمل الفئات المحرومة (مثل النساء وسكان الريف والأشخاص ذوي الإعاقة).
- بدء حوار حول الدور الذي يمكن أن يؤديه الاتحاد الأوروبي في تبسيط إجراءات تأشيرة الدول الأعضاء، على سبيل المثال وضع أساس قانوني للتعاون مع شركات تجهيز التأشيرات.
- تقييم نتائج اتفاقات التعاون في مجال الهجرة.
- دعم إنشاء لجنة على المستوى الإقليمي بشأن سياسات الهجرة، تشمل المجتمع المدني لرصد تنفيذ التوصيات المعتمدة في هذا المجال.

- من المهم إنشاء آلية بمشاركة منظمات المجتمع المدني تُشرك كلاً من الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط في رصد وتنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المهاجرين مثل اتفاقيات منظمة العمل الدولية 90 و143 و202.
- من الخطورة بمكان تكيف المساعدات الإنمائية من خلال توقيع الدول المستقبلية على اتفاقيات إعادة القبول. يتعارض ذلك مع المشاركة الحقيقية للمسؤولية في النهج القائم على الحقوق لإدارة الهجرة.
- يمثل الاتفاق العالمي خطوة إلى الوراء في ما يتعلق باحترام حقوق المهاجرين. فهو يحافظ على عدم المساواة بين أولئك الذين يستطيعون السفر بحرية وأولئك الذين يُمنعون من القيام بذلك.
- يجب على الدول على جانبي البحر المتوسط التوقيع على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والتصديق عليها. وينبغي أيضاً على الاتحاد الأوروبي توقيع الاتفاقية.
- لا ينبغي على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عدم تجريم مهمة الإنقاذ فحسب، بل وأيضاً تنظيمها وتوسيعها في البحر المتوسط. وينبغي تعزيز آليات الرقابة لرصد إجراءات فرونتكس.
- ينبغي أن تأخذ برامج التنقل أو الشراكات وضع الفئات الأكثر ضعفاً في الاعتبار. ثمة حاجة إلى وضع إجراءات للتدابير العاجلة في حالة الاحتياجات الطبية واحتياجات النساء الحوامل؛ وإنشاء صندوق يمكنه دعم هذه التدابير.
- تسهّل سياسات الهجرة الحالية للاتحاد الأوروبي هجرة الأدمغة حيث يتردد المهاجرون في العودة إلى أوطانهم بمجرد السماح لهم بالدخول إلى أوروبا.
- ينبغي تبسيط إجراءات السفر التي تسمح بالوصول إلى الاتحاد الأوروبي، لا سيما التدابير المتعلقة بالشباب الذين يعانون قيوداً شديدة. ينبغي تعزيز حرية التنقل من خلال إصدار تأشيرات قصيرة الأجل، ما يتيح الوصول إلى طلبات اللجوء وتحسين ظروف الهجرة الدائرية.
- ينبغي استشارة منظمات المهاجرين عند تحديد سياسات الهجرة وتدابيرها.
- لن تكون حملات التوعية حول مخاطر عبور البحر المتوسط بشكل غير منتظم فعالة إلا إذا تم تحديد طرق سفر بديلة.
- ينبغي أن تزيد منظمات المجتمع المدني في الجوار الجنوبي من التزامها في حماية حقوق المهاجرين.



بناءً على هذه المساهمات السابقة:

تم طرح المناقشات من خلال تسليط الضوء على حقيقة أن سياسات بلدان المرور العابر هي سياسات قسرية ومدفوعة بالأمن. يشهد الكثير من البلدان تدهوراً في حقوق المهاجرين له تأثير سلبي خاص على النساء والأطفال. وفي الوقت نفسه، وقّعت دولتان أوروبيتان فقط على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وقد دُكرت ضرورة إشراك منظمات المهاجرين في جميع المعاملات التي تمسّ وضع المهاجرين.

النقاط الرئيسية التي أُثيرت خلال المناقشة التالية هي:

- يتم تهميش منظمات المجتمع المدني عند التفاوض على اتفاقيات ثنائية، من الضروي الضغط من أجل إجراء حوارات ثلاثية حول قضايا الهجرة واللجوء بين ممثلي الاتحاد الأوروبي والحكومات والمجتمع المدني بناءً على التجربة التونسية في هذا الصدد.

ذكر ممثلو المفوضية أن:

- موضوع الهجرة سياسياً هو موضوع صعب التعامل معه ورُحِّبوا بمشاركة «مجالات» فيه، بشكل عام، من المهم التمييز بين المهاجرين الشرعيين والمهاجرين الذين ليس لديهم إذن بالسفر واللاجئين، كل مجموعة لديها تحديات محددة.
- توجد طرق قانونية للسفر بالفعل من خلال الحصول على التأشيرات وتصاريح السفر. نوقشت حركة الشباب والتنقل الدائري بشكل مطوّل، وسيتمتع معظم الشباب بحماية أفضل في حال بقوا في بلدانهم ولم يخوضوا رحلات خطيرة. ولكن المفوضية الأوروبية ترُحِّب بالمزيد من العمل بشأن تصورات وسائل الإعلام للمهاجرين والهجرة.
- من المهم بالنسبة إلى المفوضية تحقيق التوازن بين النهج القائم على الحقوق والنهج الأمني كما هو الحال في ليبيا والمغرب. تشكّل نهج الحماية جزءاً بالفعل من سياسات الاتحاد الأوروبي من خلال برامج مكافحة الاتجار بالبشر. أخيراً، حددت ورشة العمل سبلاً لمزيد من المناقشة في منتدى بروكسل للمجتمع المدني (انظر الفصل 10).

## 8.ث. مجموعة المناقشة: المناخ والعدالة الاجتماعية

### مدير الجلسة: السيد أيمن ربيع، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين

تمحورت مناقشات «مجالات» لعام 2019 بشأن المناخ والعدالة الاجتماعية حول أهمية ربط هذه القضايا بجدول أعمال العام 2030 الذي يوفر فرصاً لمعالجة المسائل الأساسية مثل عدم المساواة والحاجة إلى معالجة الظلم الاجتماعي، والوصول إلى الطاقة والفقير - على سبيل المثال من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين في الأعمال المتعلقة بالمناخ.

حالياً، يتم توجيه التمويل المناخي والمساعدة الإنمائية الرسمية من خلال أداة الجوار الأوروبية وثمة قلق بشأن الاتجاه المتزايد في مزج المساعدة الإنمائية الرسمية مع التمويل الخاص. يمكن أن يؤثر ذلك على نتائج المناخ والتنمية حيث أن خطط التمويل بين القطاعين العام والخاص لا تتوافق دائماً مع المناخ والعدالة الاجتماعية.

يبدو أن المناخ والإجراءات البيئية تعرّضت للخطر خلال فترة الإنفاق الحالية من خلال التركيز على الأمن والاستقرار. يشكل ذلك شأغلاً مرتبطاً بحقيقة أن تماسك السياسات من أجل التنمية المستدامة لم تتم متابعتها بشكل فعال عبر الأدوات والاستثمارات. بالإضافة إلى ذلك، تم توجيه النقد حول الأدوات المالية الحولية والإنمائية المتعددة التي تعمل في المنطقة وتستمر في تمويل مشاريع الوقود الأحفوري. كان وضع السياسات بشأن مساءلة الشركات متساهلاً في الغالب، نظراً لتوقعات الاتحاد الأوروبي بشأن التنظيم الذاتي.

وبالتالي، ظهرت التوصيات التالية من المناقشات التي جرت في إطار «مجالات» لعام 2019 وتم تقديمها في ورشة العمل:

- بالنسبة إلى ميزانية الاتحاد الأوروبي القادمة 2021-27 وأداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي المستقبلية، ينبغي على صناع القرار حماية: تمويل للعنوان السادس (الإجراءات الخارجية) بنسبة 10% على الأقل من الميزانية الإجمالية؛ بالنسبة إلى أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي، ينبغي تحديد هدف 50% من الإنفاق على المناخ والبيئة؛ وينبغي أن تكون المساواة بين الجنسين واحدة من أهداف نسبة 85% من البرامج؛ يجب تخصيص 20% من المساعدة الإنمائية الرسمية للتنمية البشرية والاندماج الاجتماعي؛ وينبغي إلغاء هدف الإنفاق على الهجرة؛ وتخصيص حصة أعلى من التمويل للبرامج المواضيعية المستهدفة.
- يجب أن تنعكس جميع الأهداف المحددة في أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي حسب الأصول في برمجة المفوضية الأوروبية على المستوى القطري والإقليمي. تحتاج البرمجة إلى دعم المساهمات المحددة وطنياً وخطط التنمية المستدامة وخطط التكيف الوطنية.
- يتعين على الاتحاد الأوروبي اتخاذ موقف قوي في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لتوسيع نطاق أهداف تمويل المناخ في المستقبل، بما في ذلك هدف التكيف المالي القائم على المنح. ينبغي على الاتحاد الأوروبي اعتماد تعريف لتمويل المناخ «الجديد والإضافي» باعتباره أكثر من 0.7% من التزامات الدخل القومي الإجمالي.
- ينبغي أن تنعكس أولويات المناخ وأهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن الأحكام المتعلقة بتشجيع التمويل للجهات الفاعلة المحلية، بشكل صارم في إدارة مرافق الدمج والصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة، فضلاً عن الأحكام المتعلقة بتشجيع التمويل للمؤسسات الدولية لتمويل التنمية/بنوك التنمية المتعددة الأطراف، إلى جانب الضمانات الاجتماعية بما يتماشى مع المعايير الدولية.
- ينبغي إدخال نوافذ استثمار محددة في الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة بلس لمشاريع الطاقة المستدامة والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وينبغي ضمان تمديد شامل للفحص البيئي وتقييم الآثار لتغطية التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، كما يجب تحديثه في المعيار الموحد للتخطيط/البرمجة ورفع تقارير عن الأموال الخارجية والأدوات المالية للاتحاد الأوروبي.
- ينبغي على البرامج الإقليمية، وحسب الاقتضاء، المواضيعية، أن تتبنى أهداف الحياد المناخي على المدى الطويل.
- ينبغي على بنك التنمية المتعدد الأطراف/مؤسسات تمويل التنمية أن تتخلص تدريجياً من أي تمويل للأنشطة الضارة بالمناخ. يجب أن يعمل ممثلو الاتحاد الأوروبي للتأثير على البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير والمؤسسات المالية التي تتعاون للتخلص التدريجي من تمويل الوقود الأحفوري.
- يحتاج بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير إلى اتخاذ المزيد من الخطوات لضمان دعم نسبة متزايدة من محافظته للعمل المناخي، والتكيف مع سياسة الحماية، مع أحكام خاصة للمبادرات المجتمعية وحقوق ملكية الأراضي.
- يحتاج كلاهما إلى تطوير استراتيجيات استثمار متوافقة مع هدف 1,5 درجة مئوية. ينبغي على البنوك زيادة التمويل المشترك لصناديق المناخ التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- ثمة حاجة إلى آلية العناية الواجبة للشركات على مستوى الاتحاد الأوروبي لضمان وفاء الشركات بمسؤولياتها والعناية الواجبة بحقوق الإنسان وحقوق العمل والحقوق البيئية والمواءمة مع اتفاق باريس. يجب على الاتحاد الأوروبي أيضاً دعم تطوير معاهدة الأمم المتحدة الملزمة بشأن الشركات عبر الوطنية وحقوق الإنسان.
- في المناطق الغنية بالوقود الأحفوري، يمكن لتمويل الاتحاد الأوروبي دعم الانتقال العادل من خلال دعم الجهود الرامية إلى وضع خطط انتقال تنمية منخفضة الكربون. يمكن لبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير تكريس حصة أعلى من التمويل للانتقال العادل.
- تتضمن خطة عمل المفوضية الأوروبية للتمويل المستدام وضع تصنيف لخيارات التمويل «الخضراء»، والتي تهدف إلى تحفيز الاستثمار في المشاريع والشركات الخضراء. يجب تحسين التصنيف لاستبعاد الوقود الأحفوري بالكامل بما في ذلك الغاز من المصنقات «الخضراء»، وثمة حاجة إلى وضع معايير استدامة أكثر صرامة.
- يجب على وفود الاتحاد الأوروبي إجراء مشاورات منتظمة للوصول إلى مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من القواعد الشعبية، ومجموعات الشباب، والشبكات الإقليمية، بما في ذلك تلك التي لها صلات بالمدافعين عن العدالة المناخية منذ بداية عملية البرمجة. وينبغي أن تتضمن المشاورات إرشادات ومعلومات واضحة وأن تكون شفافة بشأن التوقعات والنتائج؛ ويجب توفير معلومات منتظمة حول الفرص والعملية، بناءً على عملية موقع تعقب البرمجة المشترك.
- يجب أن تتماشى مراجعات خارطة طريق منظمات المجتمع المدني بشكل أفضل مع الجهات الفاعلة وأولويات منظمات المجتمع المدني المعنية بالمناخ والعدالة الاجتماعية، وأن تبنى أوجه تآزر مع الاستراتيجيات القطرية لحقوق الإنسان، وخطة العمل الجنسانية، واتفاقية آر هوس في كل سياق وطني، مع التواصل مع أصحاب المصلحة المعنيين.
- يجب أن يعزز ميثاق المناخ المقترح بموجب الاتفاق الأخضر الأوروبي المقترح بعداً دولياً في هيكله لتسهيل إنشاء لجنة أصحاب المصلحة المتعددين. ينبغي أن يشمل ذلك المجتمع المدني من كل من الجوار الجنوبي والاتحاد الأوروبي، والجهات الفاعلة العامة والخاصة الإقليمية في مجالات الطاقة والبيئة والمناخ لرصد التقدم المحرز في المناخ والعدالة الاجتماعية في العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي والتمويل والاستثمار.
- ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يعقق دعمه لمنظمات المجتمع المدني التي تركز على التحديات المناخية والبيئية على المستوى الإقليمي - على سبيل المثال من خلال عقد منتدى للمجتمع المدني في الجنوب حول هذا الموضوع، والاعتراف بالشبكات الحالية (شبكة العمل المناخي - العالم العربي كمنال) ، ووفود الاتحاد الأوروبي.



في مقدمة مناقشات مجموعة المناقشة اللاحقة، قيل:

• ينبغي على منتدى بروكسل للمجتمع المدني إرسال رسالة حول الحاجة إلى ضمان مبادئ العدالة المناخية. ويجب أن تعمل هذه العوامل الأكثر مسؤولية عن انبعاثات الغاز بينما يتقاسم هؤلاء المستفيدون من هذه الانبعاثات مع الدول الأقل حظاً. ينبغي أن تتلقى البلدان الجنوبية استثمارات في خطط التخفيف من آثار التغير المناخي، وينبغي الاعتراف بأثر الحروب والاحتلال الهائلين على تغيّر المناخ في المنطقة. ومن الأمور الأساسية أيضاً إضفاء الطابع المؤسسي على النهج التشاركي لضمان حماية المناطق الطبيعية في مواجهة تغير المناخ ودعم مقاومة السكان المحليين وقدرتهم على التحمل من خلال تحسين سبل عيشهم.

ينبغي أن يحوّل المرفق المالي للإطار المالي متعدد السنوات 2021-2027 المساعدة الإنمائية الرسمية نحو التغير المناخي وأن يدعم الانتقال إلى اقتصادات جديدة تحترم المناخ. استناداً إلى ذلك، يمكن تصوّر مزج التمويل إذا تم التأكد من أن الشركات الخاصة تعمل وفقاً لاتفاق باريس والالتزامات العالمية. أخيراً، ينبغي أن تضمن وفود الاتحاد الأوروبي مشاركة منظمات المجتمع المدني في القضايا المتعلقة بالمناخ.

وفي خلال المناقشات، ذُكر من بين أمور أخرى أنه:

المصي تلوث البحر. أخيراً، تتم معاملة العمال بشكل سيء بينما الصيادون لا يستطيعون العمل بعد الآن، ما يؤدي إلى الهجرة.

• من المهم حماية الجيل الناشئ من الناشطين في مجال البيئة الذين يتعرضون لهجمات (164 ناشطاً بيئياً قُتلوا في جميع أنحاء العالم في العام 2018).

• يجب على الاتحاد الأوروبي أن يخاطب الشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني التي تعارض الجهود المناصرة للمناخ مثل بعض النقابات. ترتبط العدالة المناخية ارتباطاً وثيقاً بالمساعدة الإنمائية والعدالة الاجتماعية وسوق العمل والتجارة وما إلى ذلك. ثمة الكثير من الطرق للعمل على ذلك من خلال زيادة نسبة الوعي وإقامة الحملات.

• أثّرت مسألة ندرة المياه في فلسطين وعدم وصول الفلسطينيين على المياه بسبب الاحتلال الإسرائيلي.

• إنها علامة إيجابية على أن المستهلكين يفكرون بشكل متزايد في تأثير المنتجات على المناخ.

• ثمة حاجة إلى النظر في النزاعات التي طال أمدها وتشريد الناس في سياق التصرّف في الكثير من المناطق.

• المسؤولية الاجتماعية المؤسسية هي المفتاح مع تجنّب نشر ادعاءات لتعزيز العدالة المناخية. يجب أن تكون الصناعات مسؤولة عن انبعاثات الغاز.

• تم تقديم أمثلة من مصر والمغرب حول المجتمعات المحلية المستبعدة من اتخاذ القرار للقول إنه من المهم مراعاة الاهتمام المحلي بجعل الاستثمارات المناخية مستدامة.

• من المهم النظر في تكلفة التقاعس عن العمل وإدخال ذلك في النقاش.

• تم تقديم مثال من تونس حيث يقوم قطاع النسيج بتصدير كميات كبيرة إلى الاتحاد الأوروبي ويتلقى استثمارات من الاتحاد الأوروبي لها تأثير بيئي سلبي.

تستهلك الصناعة كمية كبيرة من المياه وتتنافس على المياه مع قطاع الزراعة. لا يتم دمج استخدام المياه في أسعار المنتجات النسيجية ومياه الصرف

• يُعتبر الاتحاد الأوروبي رائداً عندما يتعلق الأمر بالحد من ظاهرة الاحتباس الحراري. ولكن ثمة مخاطر الاستيلاء على الأراضي، ومن المهم أيضاً الحرص على ألا تسبب المشاريع أي ضرر، لأن النوايا الحسنة يمكن أن تؤدي إلى نتائج سيئة.

الاتحاد الأوروبي مستعد لإعادة تجميع منظمات المجتمع المدني ودمجها في المشاركة والتشاور والمبادرات حول تغير المناخ. إلى جانب ذلك، من المهم العمل على زيادة الوعي بشكل خاص بين الشباب.

• ينظر الاتحاد الأوروبي أيضاً في كيفية إدخال «الصفقة الخضراء» في السياسات الخارجية، على سبيل المثال في ما يتعلق بالصناعات المستهلكة للطاقة العالية. ويركز على فرص تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في حوار السياسات مع البلدان الثالثة. ويدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء مالياً قادة الشركات الذين ينظرون بعناية أكبر إلى مواردهم ويعملون على توفير الطاقة في أنظمتهم ويحرصون على حماية البيئة.

• مع الأسف، تم تبني عدد قليل من القوانين البيئية وتطبيقها من قبل الدول الشريكة في جنوب البحر المتوسط. في هذا الصدد، من المهم التأكيد على أن إطار التجارة في الاتحاد الأوروبي ليس مجرد إطار للقيود ولكن أيضاً للفرص.

في نهاية المناقشات، تم تحديد أربع نقاط ليتم مناقشتها بشكل أكبر في منتدى بروكسل للمجتمع المدني (انظر الفصل 10).

• ينبغي على المرء أن يفكر عالمياً وأن يتصرف محلياً. ثمة حاجة لإنشاء منصة للمجتمع المدني بدعم من الاتحاد الأوروبي لتحديد بدائل البيئة المستدامة. يمكن لهذا «المرصد» تحليل المشاريع التي تنفذها بلدان المنطقة بدعم من الاتحاد الأوروبي.

• يُعتبر الكثير من البنى التحتية في الدول الجنوبية عالية الثمن على الرغم من عدم تشغيلها بسبب الفساد المحلي. يُعدّ دور المبادرات المحلية أساسياً، لكن معظم الأموال تذهب للأسف إلى المشاريع الكبيرة، التي لا تشارك فيها منظمات المجتمع المدني. يجب أن يشارك المجتمع المدني بشكل أكبر على الأقل في هيكل حوكمة هذه المشاريع الكبرى ويساعد في تطوير أدوات الرصد والتقييم.

• إحدى أهم القضايا في المنطقة هي شكوك الحكومة تجاه منظمات المجتمع المدني لأن الأخيرة تتصرف بشكل لا يُرضي الحكومات. من بين العناصر الرئيسية لإجراء مزيد من الحوار مع الاتحاد الأوروبي معالجة مسألة كيفية تعزيز الحركة الإيكولوجية المستقلة والشراكة معها وتشجيع القوانين لحماية البيئة.

ذكر ممثلو المفوضية الأوروبية ما يلي:

• يُعتبر تغير المناخ أولوية قصوى للاتحاد الأوروبي وهو مستعد للرد على مخاوف مواطني الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني في الأماكن الأخرى. يتضمن اتفاق باريس أهدافاً قابلة للتحقيق وقد أشار رئيس المفوضية الجديد إلى أن الاتحاد الأوروبي بطول العام 2050 يجب أن يكون متعادلاً من حيث الأثر الكربوني. ستشمل الأدوات والسياسات الخارجية أهدافاً تتمثل في الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، وتُعتبر الصفقة الخضراء استراتيجية لخلق فرص العمل. يوفر ميثاق المناخ منبراً لأصحاب المصلحة لإقامة حوار حول إجراءات تغير المناخ حيث تعمل الحكومات على جلب المستثمرين بنهج مؤيد للمناخ.

## 8.ج. مجموعة المناقشة: التنمية الاقتصادية والاجتماعية

مديرة الجلسة: السيدة سيرينا أبي خليل، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



- تناولت نقاشات العام 2019 حول التنمية الاقتصادية والحوار الاجتماعي الإطار المالي متعدد السنوات 2021-2027، من بين أمور أخرى، وخطر أن ديناميات صنع القرار الديمقراطي قد تتضرر من خلال تجميع عدد من بنود الموازنة المستقلة سابقاً في إطار واحد. يعطي ذلك مهلة أكبر للعمل للهيئة غير المنتخبة للاتحاد الأوروبي، أو المفوضية الأوروبية، على حساب البرلمان الأوروبي على سبيل المثال، إذ أن ذلك يجعل عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص التمويل بين العناصر المختلفة في بند الميزانية أقل شفافية ومن المرجح أن يكون التأثير أكثر صعوبة.
- كشفت نقاشات منظمات المجتمع المدني في إطار مجالات لعام 2019 أيضاً عن قلقها من أن الكتل التجارية الرئيسية الثلاث غير قادرة على التعامل مع التشويه في الأسواق التجارية والمالية أو مواجهة أزمة المناخ الهائلة. وهذا يترجم إلى قلق بشأن عدم الرغبة في تقاسم العبء/المسؤولية للوصول إلى أهداف جدول أعمال العام 2030 بما في ذلك الافتقار إلى الإرادة السياسية الحقيقية للتغلب على الفجوة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.
- ناقشت اجتماعات العام 2019 سياسات الاستثمار للاتحاد الأوروبي ومفاوضات الاتفاق التجارية في ضوء المفاوضات الأخيرة بين الاتحاد الأوروبي والحوار الجنوبي: أي المفاوضات المتعلقة مع المغرب؛ الجولة الرابعة من المفاوضات مع تونس حول اتفاقات التبادل الحر العميق والشامل؛ وكذلك الأموال الموجهة إلى لبنان في سياق مؤتمر «سيدر».
- تناولت المناقشات كيفية توسيع الحوار بين الاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني، والأطراف الأخرى ذات الصلة، وتقييم المحادثات الجارية وكذلك السياسات السابقة والاتفاقات التجارية. كما تطرقت

المناقشات إلى (1) ما إذا كان ثمة بدائل للاتفاقات التجارية الحالية التي تأخذ في الاعتبار عدم المساواة والعدالة الاجتماعية وأولويات التنمية؛ (2) الحاجة إلى إنشاء آلية منظمة لتقييم جميع الاتفاقات بالإضافة إلى آليات لنشر المعلومات من مراحل التفاوض المبكر.

- أخيراً، تم التأكيد على أنه من المهم إعداد تقييم تأثير مسبق للاتفاقات التجارية لتقييم تماسكها مع السياسات الأوروبية الأخرى. وتم إبراز تجربة المحادثات ثلاثية الأطراف في تونس بين الحكومة التونسية والمجتمع المدني التونسي والاتحاد الأوروبي في هذا الصدد.
- بناءً على محادثات العام 2019، تم تقديم عدد من التوصيات في منتدى بروكسل للمجتمع المدني وتُلخّص أدناه:

## دور المجتمع الخاص

- إنشاء آلية لرصد ومساءلة **مؤسسات الأعمال** الحالية والمستقبلية في **مناطق النزاع** في الجوار الجنوبي في مرحلة إعادة البناء، مثل ليبيا وسوريا.
- العمل على **تعزيز الشفافية والوصول إلى آليات المعلومات** في البلدان المشاركة وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي لدعم آلية الرصد والمساءلة المشتركة. سياسات التجارة والاستثمار في المنطقة
- توسيع الحوار بين الاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني والأطراف الأخرى ذات الصلة حول **تقييم المحادثات التجارية الجارية والسياسات السابقة والاتفاقات التجارية** وآثارها على التنمية من أجل اقتراح بدائل محددة تأخذ في الاعتبار أولويات المساواة والعدالة الاجتماعية والتنمية في بلدان الجوار الجنوبي.
- تنظيم **حوار منظم بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية** حول الاتفاقات من المنطقة (تونس حالياً) كجزء لا يتجزأ من مفاوضات الاتفاقات. بالإضافة إلى ذلك، العمل على تقييم الأثر المسبق للاتفاقات التجارية لتقييم تماسكها مع السياسات الأوروبية الأخرى.
- دعم **برامج البحث والتطوير للتنمية المستدامة** في دول الجوار الجنوبي. بالإضافة إلى دعم المعرفة والتبادل التكنولوجي كجزء من الاتفاقات.
- بالنسبة إلى المفاوضات الجارية حول **اتفاق التبادل الحر العميق والشامل** مع تونس، والاتفاقات التجارية الأخرى المتوقعة: (1) تجنّب إزالة الحواجز الجمركية على السلع المدعومة داخلياً حتى يتم تحديد مسألة الدعم الداخلي الأوروبي في منظمة التجارة العالمية بالنظر في النزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن التعريفات. (2) بالنسبة إلى الحواجز غير الجمركية، ينبغي تجنّب استخدام المعايير والحصص مع أهداف الحماية للسلع التي يُسمح لتونس بتصديرها. (3) اعتماد معايير رصد دولية مماثلة لتلك الموجودة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مع الحفاظ على المعايير التي تضمن العمل اللائق.
- إنشاء آلية متعددة الأطراف ملزمة يشارك فيها المجتمع المدني **لرصد تأثير الاستثمار الخاص الأوروبي والشركات عبر الوطنية الأوروبية** في بلدان الجوار الجنوبي، مع الانتباه إلى تكييف المعايير حسب أنواع الشركات وحجمها والقطاعات التي تستثمر فيها.

ذكر المتحدثون:

- تم تقديم التوصيات بدون مشاركة ممثلين عن القطاع الخاص، ومن ثم إعطاء نظرة جزئية لهذا المجال دون إدراك التحديات التي يواجهها القطاع الخاص.
- يجب انتقاد نماذج الاقتصاد الكلي عندما لا تراعي المعايير الاجتماعية مثل معايير العمل وخلق فرص العمل. ثمة أيضاً حاجة إلى إنشاء أرضية للحماية الاجتماعية، ونظام للحماية الاجتماعية وإشراك النقابات في هذه الأمور.
- غالباً ما تُصنع أدوات تقييم التأثير من مكاتب استشارية خاصة لصالح صفقات التجارة الحرة. غالباً ما لا تكون أدوات التقييم مصممة بشكل جيد لقياس التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لهذه الصفقات. لذلك، من الضروري تطوير آليات وعمليات جديدة لتقييم مشاريع الاتحاد الأوروبي والاتفاقات الثنائية.
- ثمة حاجة إلى التحقيق في حقيقة أن ملايين العمال يعملون في القطاعات غير الرسمية دون أي حماية اجتماعية على الإطلاق.
- تعتمد الموجة الثانية من الربيع العربي على المخاوف الاقتصادية والاجتماعية أكثر من الموجة الأولى. ثمة حاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بلدان الجنوب وحتى الآن لم تكن السياسات الأوروبية فعالة في هذا الصدد.
- ينبغي على الاتحاد الأوروبي، في تعاملاته التجارية مع إسرائيل، أن يواصل مقاطعة الاتفاقات مع الشركات التي تعمل في المستوطنات غير القانونية. إن قرار محكمة العدل في الاتحاد الأوروبي بشأن المنتجات الاستيطانية أمر مرحب به وآني، وكذلك سياسات الدفاع عن الاقتصاد الفلسطيني واحترامه وتعزيزه من خلال التجارة.
- ليست المسؤولية الاجتماعية للشركات أمراً كافياً لحماية الحقوق. يجب تطبيق الالتزامات الكاملة لحقوق الإنسان.
- في نهاية النقاشات، تقرر نقل التوصيات الآتية إلى الجلسة العامة.

بناءً على هذه التوصيات، أُثيرت القضايا التالية من جانب ممثلي الاتحاد الأوروبي:

- سأل ممثلو الاتحاد الأوروبي عن نموذج الاقتصاد الكلي وتقييم الأثر الذي تشير إليه التوصيات، أو تقييم الأثر المسبق أو تقييم الأثر اللاحق. وتم بالفعل إجراء الكثير من الدراسات حول تأثير اتفاق التبادل الحر العميق والشامل، لذلك لم يكن من الواضح سبب استمرار الحاجة إلى إجراء دراسات حول التأثيرات.
- لا يجبر الاتحاد الأوروبي أي أحد على الانخراط في اتفاقات التبادل الحر العميق والشامل. يتمثل الدور الرئيسي لتلك الأخيرة في تسهيل تحديث القواعد واللوائح والمواقف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية. يمكن أن يساعد الاتفاق التجاري دولة ما على تحديث قطاعات معينة من اقتصادها مثلاً عندما دخلت دولة مثل جورجيا إلى اتفاق التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي.
- من غير المعقول أن يخفض الاتحاد الأوروبي معاييرها المتعلقة بالعقبات غير الجمركية أمام التجارة الحرة للمنتجات الزراعية. فالمستهلك الأوروبي لن يكون مستعداً للقبول بذلك. يحاول الاتحاد الأوروبي رفع مستوى المعايير والقواعد في جميع البلدان التي يتفاوض معها على صفقات تجارية من أجل تسهيل وصول البضائع إلى أوروبا. وهو مستعد لأن يكون مرناً عند مناقشة تعريفات الاستيراد.
- ثمة تكاليف مالية واضحة سينكبدها البلد الذي لا يتوصل إلى اتفاق. حالياً، الصادرات التونسية على وشك الانهيار، وبدون التوصل إلى اتفاق، فإن تونس ستكون في موقف خاسر وتلقى منتجاتها معاملة تمييزية عند تصديرها إلى الاتحاد الأوروبي.

# 9. الجلسة العامة: عرض مبادرات تقديم منح من الباطن ممولة من «مجالات» ومساهماتها في الحوار المنظم

مديرة الجلسة:

• السيدة إيزابيل فاجاردو لوبيز، مسؤولة عن التعاون الدولي، سوليدار

العروض:

• السيد إبراهيم علي، رئيس جمعية الشفافية الليبية

• السيد حفصة المصباحي، باحث ومنسق في قسم البحوث الجنسانية في مركز باحثون للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية

• السيد علي عيسى أبكر، أمين عام منظمة الشباب الأفريقي

• السيد أيمن ربيع، المدير التنفيذي لمجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين

• السيد ربيع بنة، منسق في المركز السوري لبحوث السياسات

كان الهدف من هذه الجلسة إطلاع المشاركين على مبادرات تمويل الأطراف الثالثة في إطار مبادرة "مجالات"

تم تقديم خطة المنح الفرعية والإشارة إلى أن قيمة المنحة الفرعية تبلغ 40.000 يورو بموجب «مجالات» وأن معايير اختيار مقترحات المشاريع قد تطابقت مع المواضيع المحددة التي ناقشتها «مجالات» في العام 2019.

نظّم مركز باحثون للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية ثلاث ورش عمل في مدن مختلفة في المغرب في تشرين الأول/أكتوبر، ومنتدى دولي في أكادير حول موضوع المساهمة في الأمن ومكافحة العنف. عززت الفعاليات، التي حضرها 139 شخصاً، مناقشات ركزت على تعزيز النقاش العام حول الحوكمة والأمن ومكافحة العنف؛ وتحديد الأدوات اللازمة لإشراك المجتمع المدني في تعزيز الأمن في المجتمع المغربي. وشهدت المناقشة مشاركة ممثلي المجتمع المدني والشباب والباحثين وتُوّجت بإعداد وثائق تحليلية مختلفة. ثم استُخدمت هذه الوثائق، التي اتخذت الشكل النهائي لأوراق السياسات المخصصة، لإنشاء تقرير مفصل نهائي وقائمة بالتوصيات. وقد وضعت هذه الأخيرة تعريفاً شاملاً وصريحاً للعنف ينبغي الاعتراف به ومعالجته في جميع المجالات الاجتماعية والسياسية ذات الصلة.

تلقت «مجالات» 58 طلباً من 10 دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (معظمها من فلسطين والمغرب). تم اختيار 5 مشاريع وفقاً لمعايير محددة مسبقاً وشفافة، وتم بعد ذلك تنفيذ المشاريع الخمسة بنجاح حتى انعقاد منتدى بروكسل للمجتمع المدني.

نظمت جمعية الشفافية الليبية ورشة عمل ومائدة مستديرة حول دور المؤسسات والمجتمع المدني في الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون يومي 29 و30 تشرين الأول/أكتوبر حضرها 55 مشاركاً وأعضاء في المجتمع المدني والشباب والجامعات.

أدى هذا الإجراء إلى زيادة الوعي بدور المجتمع المدني والمؤسسات في الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون. وشجع العمل الجماعي لإيجاد حلول ومقترحات للحد من الفساد وحثّ جميع المؤسسات في دولة ليبيا على تطبيق مبادئ الحوكمة. كما أصدر عدة توصيات لحل مشاكل الفساد والجريمة المنظّمة وتعزيز سيادة القانون.

أقامت **منظمة الشباب الأفريقي** ورش عمل تحت عنوان حماية حقوق المهاجرين النظاميين بمشاركة 31 مشاركاً. تهدف ورش العمل إلى بدء نقاش والنظر في انتهاك الحقوق وحماية المهاجرين النظاميين في المغرب بمشاركة المجتمع المدني والجمعيات الطلابية والشباب والقطاع العام. وسبق هذه الفعالية إجراء مقابلات نوعية مع المهاجرين تهدف إلى تقييم احتياجاتهم. وكانت إحدى النتائج المهمة إنشاء فريق عامل لحماية حقوق المهاجرين النظاميين وأنشطة الدعوة في المغرب.

وفي خلال هذه الفعالية، سلّطت بعض التحديات الضوء على سوء احترام القوانين الوطنية، ما أدى إلى القبض على المهاجرين الشباب النظاميين وممارسة العنف ضدهم. تهدف التوصيات النهائية إلى (1) دفع السلطات المحلية والوطنية إلى احترام التشريعات المغربية حول هذا الموضوع؛ (2) زيادة وعي المجتمع بحقوق المهاجرين؛ (3) ضمان تقديم التوصيات في البرلمان المغربي.

أجرت **مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين** حواراً وطنياً حول تأثير تغير المناخ على المياه والزراعة في فلسطين في الضفة الغربية بمشاركة 103 مشاركين.

أظهرت أنشطة الحوار أن أكثر القطاعات تضرراً من تغير المناخ في فلسطين هما قطاعي المياه والزراعة. علاوةً على ذلك، فإن المزارعين هم أكثر من يعانون من التغير في المواسم، وانخفاض هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة. أدت فترات الجفاف المطول إلى انخفاض في كمية المنتجات وجودتها بالإضافة إلى ظهور المزيد من أمراض المحاصيل غير العادية. وكان لذلك تأثير سلبي كبير على قدرة المزارعين على التكيف وأدى إلى خسائر كبيرة في الزراعة والتنوع البيولوجي الزراعي وبالتالي، سبل العيش.

أبرزت توصيات الحوار الحاجة إلى تنسيق السياسات والقطاعات الوطنية، بما في ذلك التثقيف حول القضايا البيئية، واقتراح إنشاء منصة مفتوحة لتبادل المعلومات والخبرات بما في ذلك قصص النجاح حول الحد من آثار التغير المناخي والتكيف معه.

نظّم **المركز السوري لبحوث السياسات** منتدى للحوار لمنظمات المجتمع المدني السورية العشرين العاملة في لبنان.

تم إنشاء المنتدى كفعالية أولية قبل المنتدى الدولي الأكبر لمنصات المنظمات غير الحكومية الوطنية للتأثير الأكبر على الهيئات العامة. ناقش المنتدى مرحلة ما بعد الحرب ومستقبل البلاد. وقد ساهم ذلك بشكل كبير في تحديد أولويات المنتدى الأكبر من خلال إنشاء "لجنة تحضيرية" ستشكل نقطة محورية للمنتدى الدولي.

ساعدت الاحتياجات التي تم تسليط الضوء عليها في وضع جدول أعمال المجتمع المدني لسوريا في مرحلة ما بعد الصراع والذي يسعى للحد من آثار الأضرار الاجتماعية والاقتصادية والعنف الذي تسببت به الحرب. وشددت التوصيات التي تم وضعها على أهمية بناء دور فعال لسوريا على المستوى السياسي، ودعم الحوكمة الرشيدة، ودعم اللاجئين في سوريا التي تنعم بأمان أكبر، والحد من الآثار السلبية التي خلفتها الحرب التجارية ضد أمراء الحرب وشبكة القمع على المدنيين واحتياجاتهم الأساسية.

تمت إجابة التوصيات الخمسة التي وُضعت إلى «مجاللات» كمساهمات في نقاشات المنتدى المدني.

# 10. الجلسة العامة: تقديم الاستنتاجات من قبل كل مجموعة مناقشة

## مدير الجلسة:

• السيد ميشال توبيانا، رابطة حقوق الإنسان الفرنسية

المقرّون

الحكومة - السيدة مروة فتافته، منظمة الشفافية الدولية

الأمن - السيد كزافييه غينارد، مؤسسة نوريا

الهجرة - السيدة سارة سوجار، مجموعة مناهضة العنصرية لمرافقة الأجانب والمهاجرين والدفاع عنهم (GADEM)

العدالة المناخية - السيدة إيسيا غيزي، شبكة العمل المناخي (CAN)

التنمية الاقتصادية والاجتماعية - السيد أديب نعمة، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND)

أعطيت الكلمة لمقرري الورش المواضيعية المتوازية الخمس الذي عرضوا النقاط الرئيسية التي تم اختيارها لمناقشتها أكثر في منتدى بروكسل للمجتمع المدني.

## الحكومة الرشيدة وسيادة القانون

### تقلص مساحة المجتمع المدني:

- يجب قضاء الوقت في إجراء الحوار المنظم بين منظمات المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي لإيجاد الأدوات التشغيلية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان بما في ذلك المبلّغين عن المخالفات.
- يجب تطبيق شروط حقوق الإنسان بالتساوي بين شركاء الاتحاد الأوروبي على وجه التحديد في ما يتعلق بالعلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف.
- ينبغي تعزيز الوصول إلى المعلومات حول جميع أدوات تمويل الاتحاد الأوروبي.

### الفساد:

- ثمة حاجة إلى تعزيز الوصول إلى المعلومات التي يمكن أن تسهل استرداد الأصول المسروقة.
- توسيع تدابير الاتحاد الأوروبي الحالية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان لتشمل قضايا الفساد.
- معالجة مخططات التآشيرات الذهبية حتى لا يتم استخدامها لإفلات الأشخاص الفاسدين من العقاب.

## الأمن ومكافحة العنف

1. الحاجة إلى إعطاء الأولوية للأمن البشري كمفهوم مركزي لضمان أمن المواطنين في المنطقة، والعمل في هذا الصدد على تأسيس فهم مشترك للسياسة لما تستلزمه الفكرة.
2. تحديد أفضل الطرق لضمان إشراك المجتمع المدني في محادثات قطاع الأمن والأمن من تطوير البرامج وإطلاقها من خلال تنفيذها وحتى تقييمها.
3. جعل مكافحة العنصرية والتمييز في الشمال والجنوب عنصراً أساسياً في السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي.

## الهجرة والتنقل

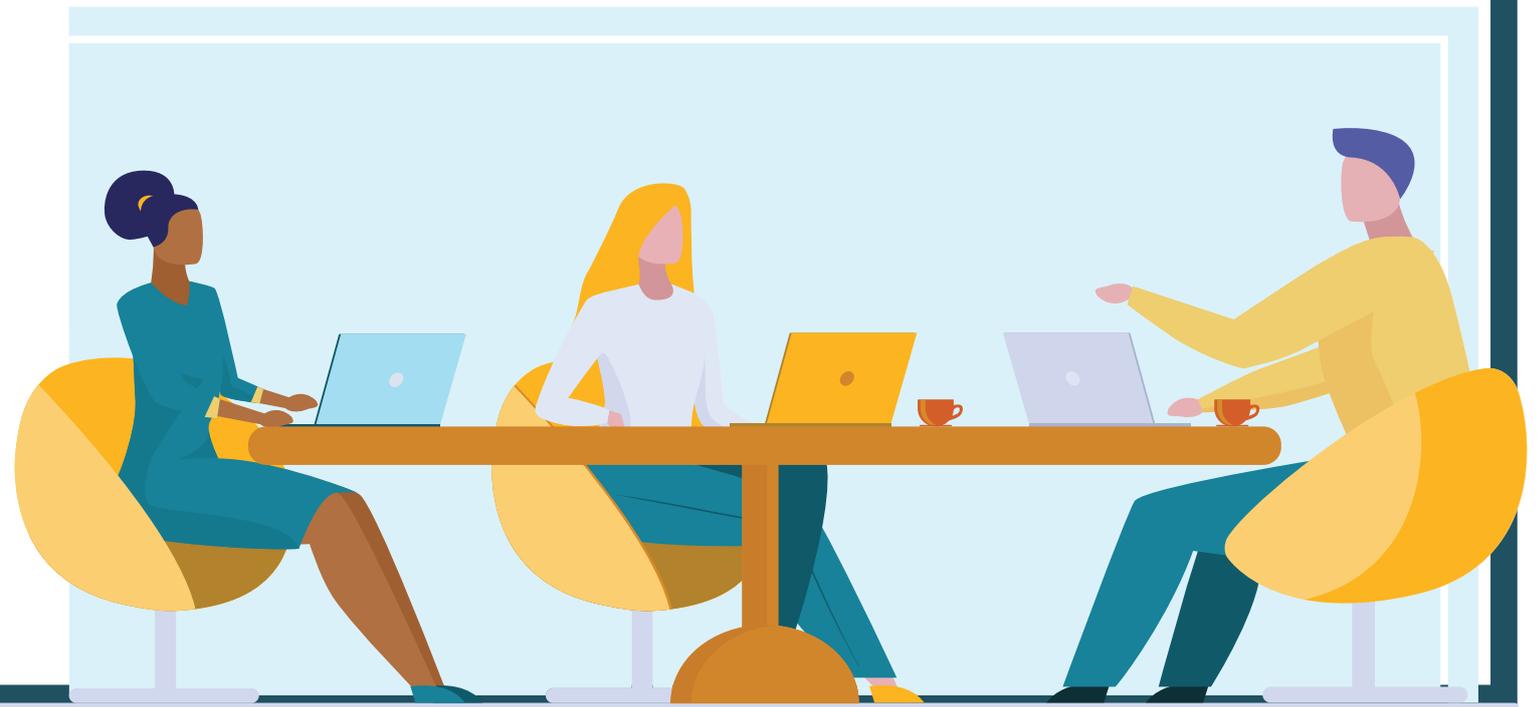
- ينبغي دعوة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم واحترامها وتطبيقها لحماية الأشخاص أثناء التنقل. وينبغي أن تحترم العلاقة بين تلك الاتفاقية وحقوق الإنسان الأخرى والاتفاقيات الدولية.
- ينبغي إلغاء تجريم جميع أشكال التضامن والدعم، لا سيما عمليات الإنقاذ والناشطين المشتركين فيها.
- ينبغي إقامة حوار ثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني والحكومة وكذلك الأطراف الأخرى في سياسات التعاون.
- دعم الحملات الإعلامية في جميع بلدان المنطقة من أجل تغيير مفهوم الهجرة.
- زيادة الدعم للفعاليات الثقافية والفنية المتعلقة بالهجرة.

## المناخ والعدالة الاجتماعية

- إشراك منظمات المجتمع المدني في صياغة المشاريع والسياسات وفي جميع مراحل التنفيذ والتقييم.
- تعزيز وعي قطاع القرار والقطاع الخاص والنقابات العمالية حول الأثر الاقتصادي للمناخ.
- تحقيق التوازن بين الاستثمارات في المشاريع الكبيرة التي تخضع للفساد والمشاريع المحلية الأصغر التي تكون مستدامة محلياً من حيث مكافحة تغير المناخ.
- حماية نشطاء البيئة من الهجمات والتمييز وضمان حقهم في حماية البيئة.

## التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- ينبغي إجراء حوار أكثر إنصافاً بين بلدان الجوارين الشمالي والجنوبي في ما يتعلق بالعلاقات التجارية القائمة على احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي إشراك خبراء مستقلين ومنظمات المجتمع المدني في الحوار.
- ينبغي أن تكون السياسات الاجتماعية والمساواة والعدالة الاجتماعية في صميم السياسات الوطنية والأوروبية والسياسات المالية ومكافحة الفقر. كما ينبغي إرساء أسس سليمة في علاقات الاتحاد الأوروبي والشركاء في جنوب البحر المتوسط لحماية العدالة الاجتماعية وظروف العمل اللائقة وتعزيزها.
- تُعتبر الآليات والقوانين التي تسمح بالشفافية والوصول إلى المعلومات المفتاح لتمكين منظمات المجتمع المدني من التأثير على السياسات.
- ينبغي تعزيز الحوار مع القطاع الخاص بما في ذلك آليات الشركات العاملة في الجنوب لتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وحمايتها.



# 11. الجلسة العامة: كيفية تعزيز الحوار المنظم وضمان المتابعة الفعالة للالتزامات المشتركة والحفاظ على العملية الجارية

مديرة الجلسة:

• السيدة كاثرين صوفي ديميتروولياس، رئيسة جمعية نساء جنوب أوروبا والمندوبة إلى مجلس أوروبا  
قدّم العروض كل من:

- السيدة جيوفانا تانزاريللا، نائب رئيس شبكة يوروميد فرنسا
  - السيد ماسيخ بوبوسكي، نائب المدير العام عن ملف الجوار الجنوبي، مديرية سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع
  - السيد مصطفى طابلي، الأمين العام للاتحاد العربي للنقابات
  - السيدة سيرينا أبي خليل، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
  - السيدة روزا ماريا جيلي، رئيسة وحدة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 3 في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية
- كان الهدف من هذه الجلسة هو وضع الإطار المستقبلي للحوار للسنوات القادمة.

افتتحت الجلسة بالترحيب بحقيقة أن امرأة تترأس الآن المفوضية الأوروبية لأول مرة في التاريخ. وقد تم تسليط الضوء أيضاً على أن رؤية الرئيس الجديد قد صيغت حول قيم حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والحقوق الاجتماعية ووضع الاقتصاد في خدمة الشعب.

يُعتبر الحوار المنظم بين المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي مفتاحاً أساسياً للمنطقة في الجنوب والشمال على حد سواء ويمكن للاتحاد الأوروبي أن يؤدي دوراً حيوياً في تعزيز قيم حقوق الإنسان، على الرغم من أن صورة الاتحاد الأوروبي على المحك عند النظر في تعامله مع تدفق المهاجرين. وتمت الإشارة إلى أنه ينبغي على «مجالس» تعزيز حقوق المرأة ومكافحة العنف ضد المرأة والحاجة إلى تعميم هذه الجوانب في سياسات الاتحاد الأوروبي وبرامجه.

وتجدر الإشارة إلى أن حوار المجتمع المدني مع الاتحاد الأوروبي بدأ قبل إنشاء «مجالس». في الواقع، بدأ الحوار في العام 1995 مع بدء عملية برشلونة. في العام 2004، وضعت المجتمعات المدنية إنشاء آلية دائمة للحوار بين الاتحاد الأوروبي والمجتمعات المدنية الأورومتوسطية على جدول الأعمال. واليوم، أصبحت «مجالس» تلك المساحة المخصصة للتبادل والحوار. على الرغم من ذلك، لا تزال «مجالس» جديدة وهي في طور التقدم في ما يتعلق بالمحتوى والجودة وما زال من المبكر رؤية نتائج عملية.

تُعدّ هذه المساحة للحوار ذات أهمية كبيرة حيث أن الاتحاد الأوروبي لا يزال مساحةً للحقوق والحماية وشريكاً رئيسياً لدول جنوب البحر المتوسط. من المهم أن يكون ثمة حوار على المستوى الإقليمي بسبب الترابط بين التحديات التي يواجهها المواطنون في المنطقة مثل النزاعات والحرب، وقيود الحريات في دول جنوب المتوسط وشماله، والهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان، وتعزيز الحركات الاجتماعية على خلفية الافتقار إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

يشكل الاتحاد الأوروبي حليفاً لمنظمات المجتمع المدني ونقابات العمال والمبادرات الشبابية الناشئة للشباب، والتي - في المقابل - ينبغي أن تشارك في صنع

السياسات وفي تحديد الأدوات ذات الصلة لتنفيذها. يتمثل الهدف الرئيسي لـ «مجالس» والحوار المنظم في الدفاع عن استقلال منظمات المجتمع المدني ضد المنظمات غير الحكومية التي ترعاها الحكومة والتي تتظاهر باستمرار بأنها تتحدث نيابةً عن المجتمع. ينبغي أن تكون «مجالس» شاملة قدر الإمكان وأن تتفاعل مع جهات فاعلة جديدة بين منظمات المجتمع المدني الأوروبية والعربية ووسائل الإعلام المستقلة والبرلمان الأوروبي ووفود الاتحاد الأوروبي الموجودة في الجوار الجنوبي.

علاوةً على ذلك، فقد تمت الإشارة إلى أن «مجالس» والمجتمع المدني بشكل عام، هي شريك استراتيجي للحركة النقابية التي تفضل وجود مجتمع مدني أقوى في الجنوب. لا يزال ثمة الكثير من العمل الذي ينبغي على نقابات العمال والمجتمع المدني القيام به، كما أنه ثمة حاجة إلى إيجاد المزيد من التنسيق والتواصل بين المنظمات التي تتخذ من الجنوب مقراً لها. إذا تم استيفاء الشروط، فسيكون المجتمع المدني أكثر نشاطاً وإنتاجية. يمكن تكرار مناقشات «مجالس» في بروكسل على المستوى المحلي، وبهذه الطريقة، يتم تعزيز النهج التصاعدي مثل مشروع سوليد (SOLID) الذي يموله الاتحاد الأوروبي والذي يجمع أصحاب العمل والعمال والمؤسسات غير الحكومية والمجتمعات المحلية، ما أدى إلى تحقيق نتائج جيدة.

لقد ذُكر أن الفساد واسترداد الأصول، اللذين دفعا بالناس إلى النزول إلى الشوارع في المنطقة، شكلاً موضوعين رئيسيين لـ «مجالس». وينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يضع المعارك ضد الفساد المنظم على رأس جدول أعماله.

من المهم التحقيق في التجارة والاستثمارات في علاقات الاتحاد الأوروبي مع الجوار الجنوبي التي تؤثر بشكل مباشر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ثمة حاجة إلى تقييم هذه العلاقات والسياسات ذات الصلة، لا سيما مفاوضات الاتفاق التجاري. التجارة وعدم المساواة مترابطتان. لذلك، ينبغي تعزيز الأبعاد الاجتماعية للاقتصادات من خلال «مجالس» مع التركيز على الشمولية والمشاركة.

وفي الكلمات الختامية، أوضع ممثلو الاتحاد الأوروبي أن المفوضية الأوروبية والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية يرغبان في استخدام قوتيهما للجمع بين الناس بهدف تبادل وجهات النظر حول مواضيع مختلفة. فمؤسسات الاتحاد الأوروبي ليست على دراية بكل شيء. لذلك، تريدان تجاوز العلاقات مع السلطات الحكومية ومخاطبة المجتمع المدني داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه. بالنسبة إلى المفوضية الأوروبية، لا غنى عن المجتمع المدني لحت الحكومات على تحقل مسؤولياتها.

وفي المستقبل، ترغب المفوضية الأوروبية في الحفاظ على صيغة «مجالات» بما أنها لاقت نجاحاً، ولكن قد تكون ثمة حاجة إلى إجراء تعديلات تتعلق بمجالات سياسية معينة. على سبيل المثال، أصبحت الصفقة الخضراء الآن مجال سياسة ضخ للاتحاد الأوروبي. وتنوي المفوضية ووفود الاتحاد الأوروبي إشراك منظمات المجتمع المدني بشكل أكبر في دورة الأنشطة بأكملها. وفي هذا الصدد، تم الترحيب بالاجتماع المقبل لممثلي مجالات مع المفوض أوليفر فاريلي، المسؤول عن سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع.

يجد الاتحاد الأوروبي مصدر إلهامه في مساهمات المجتمع المدني عند تحديد أدوات السياسة وتنفيذها، ويأخذ وجهات نظر المجتمع المدني في الاعتبار. ومن شأن منتدى مثل «مجالات» أن يخفف من مهام الاتحاد الأوروبي في تلقي مساهمات المجتمع المدني قبل مناقشته مع دول جنوب البحر المتوسط بما أن أولويات «مجالات» تمثل مخاوف المجتمع المدني.

يمثل المجتمع المدني أهمية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي أكثر مما يتخيله النشطاء. وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي هو أكثر شريك يدعم منظمات المجتمع المدني. كلما كانت التوصيات أكثر واقعية وزاد فهم المجتمع المدني لآليات الاتحاد الأوروبي، كلما كان صوت منظمات المجتمع المدني مسموعاً بشكل أكبر. من المفترض أن تكون وفود الاتحاد الأوروبي شريكاً متميزاً لمنظمات المجتمع المدني، على الرغم من أن ذلك ليس سهلاً دائماً في بعض البلدان التي تقوم فيها السلطات القائمة بانتقاد رؤساء الوفود لاتخاذهم مواقف لصالح منظمات المجتمع المدني المحلية. في أي حال، يمكن للمجتمع المدني الاعتماد على المفوضية والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية.

واختتمت الجلسة بتهنئة «مجالات» على عملها والمناقشات الكثيفة والمتنوعة لمنتدى بروكسل للمجتمع المدني، بينما تم تشجيع «مجالات» على الاستمرار وفق الخطوط التي تم وضعها.



12. الجلسة العامة:  
الكلمة الختامية



وتكوين الجمعيات، وحقوق المعاقين، وحقوق الأطفال والحقوق الثقافية واللغوية.

- الحق في حرية التنقل وحماية حقوق المهاجرين وكذلك إدانة العنصرية وكراهية الأجانب.
- تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد الذي ينطوي على انتخابات حرة ونزيهة وشفافة ومشاركة قوية من النساء والشباب في إدارة الشؤون العامة.
- تعزيز نموذج اقتصادي جديد يضمن الحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، ومكافحة البطالة، والتوزيع المتساوي للثروة مع اتخاذ تدابير لتعزيز الاقتصادات الاجتماعية والتضامن.
- إجراء رقابة صارمة على البيئة والموارد الطبيعية وتقييد استغلال الصناعات الاستخراجية الملوثة.
- ضمان حماية المواطنين من العنف، سواء أكان ذلك من قبل الجهات الحكومية أو غير الحكومية، ومكافحة الإرهاب الذي لا يمكن قبوله بأي حال من الأحوال.

وفي الختام، تم التأكيد على الحاجة الملحة والأهمية لقيام الاتحاد الأوروبي بدعم الإفراج الفوري عن المتظاهرين المسالمين والصحافيين والمدونين الذين اعتقلتهم السلطات الإسرائيلية في فلسطين، وأولئك الذين تم اعتقالهم في لبنان ومصر والجزائر والمغرب وفي كل مكان في العالم.

تم شكر منظمي المنتدى على تنظيمهم هذه الفعالية بنجاح، والمفوضية الأوروبية، وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لدعمهم للحوار المنظم الإقليمي الذي يهدف إلى تعزيز السلام والازدهار والمساواة والديمقراطية.

وتم التذكير بأن الاجتماع يُعقد في وقت يبدو فيه الكيان الجغرافي والسياسي الأوروبي ومتوسطي أكثر غموضاً من أي وقت مضى. فقد أصبحت المنطقة مجزأة بسبب التحديات الكبرى، أحدها الاحتلال الإسرائيلي المكثف للأراضي الفلسطينية، وكذلك العلاقات المتزايدة غير المتكافئة وغير المتساوية بين الشمال والجنوب. وما يزيد من تفاقم هذا الوضع الدور المتزايد والهيمنة للشركات المتعددة الجنسيات والفساد وتدمير الموارد الطبيعية والعنصرية وكراهية الأجانب وصعود القوى اليمينية.

يسهم إغلاق الحدود الأوروبية في هذا التشرذم على الرغم من أن اتجاهات الهجرة الرئيسية هي ضمن بلدان الجنوب. انعقد منتدى بروكسل للمجتمع المدني على خلفية الاحتجاجات والحركات الاجتماعية التي تهز العالم وتدين الفساد والظلم الاجتماعي بينما تطالب بحماية أفضل للبيئة. لقد ردّ الكثير من الحكومات للأسف على هذه المظاهرات باستخدام وسائل غير متناسبة وغير مبرّرة، وبالتالي فهي غير قانونية وتنتهك حقوق الإنسان.

تم تلخيص النقاط الرئيسية التي أدت إلى توحيد المشاركين في النقاش الذي دام يومين على النحو التالي:

- إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان في جميع التعاملات بما في ذلك حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والمبلغين عن المخالفات والصحافيين.
- مراعاة حقوق الإنسان في عدم قابليتها للتجزئة وعالميتها، بما في ذلك المساواة بين الرجل والمرأة، والحقوق الفردية والحق في التظاهر السلمي والتعبير

